الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٢٨**
الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/61/512)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إذن ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. أما مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة فقد أوضحتها في اللجنة وهي مدرجة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أن:

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، عندما ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

هل لي أن أذكّر الوفود أيضا بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق.

قبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة المتبعة في اللجنة الخامسة.

تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢/٦١).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البندان ٤٨ و ٦٢ من جدول الأعمال

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/61/218 و Corr.1)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/61/212)

(ب) **أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا**

تقرير الأمين العام (A/61/213)

مذكرة من الأمين العام (A/61/69 و Add.1)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تجتمع الجمعية العامة اليوم لمناقشة ثلاثة بنود مترابطة من جدول الأعمال - وهي: بند جدول الأعمال ٤٨، ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“؛ وبند جدول الأعمال ٦٢ (أ): ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“؛ وأخيراً، بند جدول الأعمال ٦٢ (ب): ”أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“.

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) تمثل أول مرة يظهر فيها إطار أفريقي للتنمية بوصفه نقطة تنسيق وحشد للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى القارة، وأساسا لشراكة جديدة. إنها عملية تملكها وتقودها أفريقيا وتعكس الرؤية المشتركة للقادة الأفارقة والتزامهم المشترك بالقضاء على الفقر ووضع بلدانهم، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو والتنمية المستدامين.

بشّر اعتماد نيباد قبل خمس سنوات تقريباً بانتعاش اجتماعي واقتصادي جديد لأفريقيا - شراكة بين ذوي مصالح متعددين من أجل منطقة لا تزال تناضل للتغلب على سنوات من الصراع وعدم الاستقرار السياسي والمرض والأداء الاقتصادي السيئ. وقد تحقق الكثير منذ اعتمادها؛ إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لترجمة الالتزامات والرؤية إلى تدابير ملموسة والبناء على الزخم الذي تولد في عام ٢٠٠٥ المسمّى بعام أفريقيا.

والتقرير الحالي عن نيباد (A/61/212) رابع تقرير موحد يقدمه الأمين العام عن التقدم المحرز والدعم الدولي لنيباد. ومن المشجع أن يلاحظ المرء أن التقرير يعترف بإحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية الرئيسية لنيباد، التي تتراوح بين البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التعليم والصحة، والبيئة، والزراعة، والعلم والتكنولوجيا، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويعكس التقرير الاعتراف بالتقدم الذي أحرز منذ العام الماضي، ولكنه يبرز أيضا أهمية اتخاذ تدابير سياسة لتسريع تنفيذها.

ويذكر تقرير منظمة الصحة العالمية، المعروض على الجمعية اليوم (A/61/218)، أن الملاريا لا تزال إلى حد كبير مرضاً قاتلاً للأطفال والفقراء، ولا تزال تهدد حياة ثلاثة بلايين شخص على الأقل في ١٠٧ بلدان وأقاليم. ويعاني كل سنة أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من إصابة حادة بالملاريا، ٨٦ في المائة منهم في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وتسفر هذه الإصابات عن وفاة ما يزيد على مليون شخص.

ويحزنني القول إن ٣ ٠٠٠ طفل على الأقل يموتون من الملاريا كل يوم، معظمهم في أفريقيا. وقد واجهت الجهود الدولية منذ بداية العقد بعض العقبات والنكسات الخطيرة. لكن منذ أن وضعت منظمة الصحة العالمية برنامج الملاريا العالمي في بداية عام ٢٠٠٦، الذي يوفر أسلوباً متسقاً ومعززاً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء الموبوءة بالملاريا، وبدء منظمة الصحة العالمية في شباط/فبراير نشر المبادئ التوجيهية لمعالجة الملاريا، ظهرت إشارات تعطي بعض الأمل.

أخيراً، معروض علينا اليوم تقرير معنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/61/213). ويلاحظ التقرير، مع أنه يجري إحراز تقدم مطرد في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وفي بناء وتعزيز السلام، فإنه يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة لمنع تصعيد الأزمات الناشئة وضمان أن يصبح السلام الذي تحقق بالعمل الشاق في البلدان الخارجة من الصراعات واقعا لا رجعة فيه.

وأتفق تماما مع الأمين العام على أن اتفاقات السلام يجب أن تشترك فيها مجموعة أكبر من ذوي المصالح الوطنيين وأن تتجاوز القضايا السياسية والأمنية وتنظر في الأبعاد الاقتصادية الحرجة في مرحلة مبكرة. ومن شأن اتفاقات السلام التي تُلزم جميع الأطراف الموقّعة عليها بأن تعالج على نحو حقيقي الحاجة لآليات شفافة لإدارة الموارد الطبيعية والإيرادات، والتوزيع المنصف للموارد، واتخاذ تدابير للقضاء على الفقر ومكافحة الفساد، أن تؤدي للسكان إلى تحقيق عائدات سلام في وقت أبكر وعلى نحو مستدام، مما يقلل من احتمال تكرار الصراع.

وإنني مقتنعة بأن إنشاء لجنة بناء السلام، التي أُعلن يوم أمس عن إنشاء صندوق لها ، سيكفل ألا تواجه البلدان نقصاً في المساعدة وستحول دون دخول هذه البلدان في صراع كبير. ويوجه التقرير انتباهنا أيضا إلى العلاقة بين الصراع والموارد الطبيعية، وتأثير البطالة بين الشباب على الصراع وتحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وجميعها قضايا شاملة تستدعي مشاركتنا المستمرة.

وأتفق مع التقرير في أن تحقيق الهدف المتمثل في تخليص أفريقيا من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠ سيتطلب تعزيز الإرادة السياسية وتقديم المزيد من المساعدة التقنية والمالية للبلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

وقد شكلت الصراعات والأمراض وضعف النمو الاقتصادي عراقيل للعديد من البلدان الأفريقية على مدى عقود، وأعاقت سعي المنطقة إلى تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. وشكل اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قبل خمس سنوات إطارا من أجل مستقبل أفضل، غير أنه مثلما يقول الأمين العام في تقريره، لا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة فعالة للعراقيل التي تعيق إحراز التقدم – أي بطالة الشباب، والآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والتدفقات غير القانونية للأسلحة الصغيرة. وينبغي لنا أن نعالج هذه العراقيل بطريقة متسقة، بغية تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، نود الإعراب عن شكرنا للأمين العام على تقاريره الثلاثة عن البنود التي نحن بصدد مناقشتها اليوم: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وقبل خمس سنوات، وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على إعلان وخطة عمل أبوجا، وتلتزم البلدان الأفريقية بموجبهما بتحقيق أهداف محددة بشأن الوقاية من الملاريا ومكافحتها بحلول عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في مكافحة الملاريا، فإن التدخلات الرئيسية لا تزال ضرورية. وفي العام الماضي، قضت الملاريا على أكثر من مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ٩٠ في المائة منهم من أفريقيا ومعظمهم من الأطفال. ومن الواضح تماما أنه لن يتسنى مكافحة الملاريا إلا باتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة بين جميع ذوي الشأن للتنفيذ التام لجميع ما تعهدنا به من التزامات بشأن مكافحة الملاريا في كل الوثائق الختامية للمؤتمرات الكبرى واجتماعات القمة كافة.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وأن يهيئ من خلال مبادرات تقودها البلدان الظروف المواتية لكفالة الحصول الكامل على الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، ورش المباني من الداخل بالمبيدات لمكافحة الملاريا، وتوفير علاجات مركبة فعالة مضادة للملاريا، بما في ذلك توزيع الناموسيات المضادة للملاريا مجانا حسب الاقتضاء.

وقد شدد رؤساء الدول والحكومات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تسير على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى في القرار بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية (القرار ٦٠/٢٦٥)، الذي أكد على ضرورة الإسراع بتعزيز تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية وخاصة الوعود التي قطعت من أجل دعم أفريقيا، من دون إبطاء.

وإذا أردنا النجاح في القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا، لابد للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي من اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة. وفي هذا السياق، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التحدي الرئيسي المتبقي لتحقيق التنمية في أفريقيا يتمثل في التنفيذ الكامل لشراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية. وعلى الرغم مما اتخذته البلدان الأفريقية من إجراءات وتعهدت به من التزامات، بات واضحا أن الافتقار إلى الموارد الكافية لا يزال يشكل عائقا كبيرا لتحقيق التنمية في أفريقيا.

لقد تحقق الكثير في أفريقيا منذ اعتماد إعلان الألفية عام ٢٠٠٠ . وقد مضت الآن خمس سنوات على اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، التي تمثل برنامجا وضعه الاتحاد الأفريقي. وتتمثل المبادئ الرئيسية لنيباد في ملكية أفريقيا لها، من حيث تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد. ومن خلال تلك الشراكة، تولى الزعماء الأفارقة ملكية وقيادة برامج التجديد الاجتماعي – الاقتصادي في القارة، وغيروا مضمون أجندة التنمية.

وقد أصبحت سياسات نيباد وأولوياتها إطارا مقبولا ومتفقا عليه دوليا لتنمية أفريقيا. ومن خلال تلك الشراكة، أحدث الزعماء الأفارقة تغييرا جوهريا في نموذج التنمية. وتم توسيع نطاق النهج الضيق القائم على الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر ليشمل نهجا شاملا وكليا لتحقيق التنمية، من خلال ملكية أفريقيا لها. وبالفعل، أصبح لدى معظم البلدان الأفريقية الآن استراتيجياتها الوطنية الإنمائية الخاصة بها.

وعلى الرغم مما يُبذل من جهود لتنفيذ الشراكة الجديدة، مازالت أفريقيا بعيدة عن تحقيق مستويات الدعم المطلوبة وفق هذه الشراكة. وبينما ترحب بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين والأمم المتحدة، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه لابد من تعبئة الموارد اللازمة للدول الأفريقية، والجماعات الاقتصادية

الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، لدعم جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إطار البرامج الإنمائية الوطنية، وتنفيذ برنامج نيباد. وقد أحطنا علما بالنُهج الإبداعية التي وُضعت بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بشأن التمويل وتنفيذ المشاريع في المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويسعدنا أن وكالات الأمم المتحدة نُظمت في مجموعات مختلفة على نحو يتماشى مع المجالات ذات الأولوية لنيباد، وذلك لتعزيز التنسيق والتعاون في الأعمال المتعلقة بالشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع عدد من هذه الوكالات بدور هام في دعم عمل نيباد، لا سيما في مجالات مثل الزراعة والتجارة والوصول إلى الأسواق وتطوير البنية التحتية والعلوم والتكنولوجيا، في جملة أمور. غير أننا ما زلنا نحث الأمم المتحدة على إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سائر أنشطتها المعيارية والتنفيذية

أما فيما يتعلق بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة، فقد أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في مجال منع نشوب الصراعات في القارة. ويتمثل أحد أبرز التغييرات في الطريقة التي يقود بها الأفارقة، من خلال الاتحاد الأفريقي، تسوية الصراعات ويديرون عمليات بناء السلام، بتوفير قيادة قوية من داخل أفريقيا ذاتها. وقد أسفرت هذه الملكية الأفريقية لعملية تسوية الصراعات عن نتائج باهرة.

وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي آليات تقوم بدور أساسي لتسوية الصراعات وتشجيع السعي للتوصل إلى سلام دائم في القارة. وتتضمن هذه الآليات مجلس السلم والأمن، وقراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبرلمان البلدان الأفريقية الذي يضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد. وقد شرعت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في استعراض أفضل الممارسات في العديد من البلدان الأفريقية كوسيلة لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة وتوطيدهما في القارة.

وتشدد مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن التحديات الرئيسية المتبقية لتحقيق التنمية في أفريقيا تتمثل في التنفيذ الكامل لشراكة عالمية حقيقية وعادلة من أجل التنمية، من خلال وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته. ونناشد البلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي بشكل عام الوفاء بالتزاماتهم بدعم التنمية الأفريقية بشروعهم عام ٢٠٠٧ في وضع برامج عمل ملموسة بغية التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وقرار متابعة التنمية (القرار ٦٠/٢٦٥).

السيد هويمازالو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل أن ترشح ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا ومولدوفا.

بادي ذي بدء، يود الاتحاد الأوروبي تهنئة شركائه الأفارقة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وكدأبنا في السنوات السابقة، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة التي نعقدها اليوم في الجمعية العامة بشأن أفريقيا. وبالمثل، يرحب الاتحاد الأوروبي بإتاحة الفرصة له لتناول ثلاث نقاط أساسية: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجوانب المتعلقة بالسلم والأمن، ومكافحة الملاريا في القارة الأفريقية.

إن أفريقيا في صلب السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي. وشراكتنا مع أفريقيا قوية ودائمة. وما برح الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرة نيباد، التي تمثل جزءا هاما من الشراكة بين المجتمع الدولي والدول الأفريقية.

وتمثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إحدى أهم نتائج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويسعد الإتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن ٢٥ بلدا انضم إلى آلية الاستعراض حتى الآن. وأتمت جنوب أفريقيا تقييمها الذاتي، وأوفد الفريق الأفريقي لاستعراض الأقران بعثة استعراض إلى ذلك البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وحتى الآن، أتمت ثلاثة بلدان، هي رواندا وغانا وكينيا، عملية استعراض الأقران وبحث المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران تقاريرها الخاصة بالاستعراض القطري. وقد شجعت آلية الاستعراض البلدان على اعتماد تدابير سياسية لتعزيز المساءلة والشفافية. وسيكون من اللازم رصد كيفية ترجمة توصيات عمليات الاستعراض إلى تدابير سياسية على أرض الواقع.

والمنتدى السادس لشؤون الحكم في أفريقيا حول موضوع ”تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: التحديات والفرص“، الذي عُقد في كيغالي، رواندا، في أيار/مايو ٢٠٠٦، قد وفر لآلية الاستعراض ما تحتاج إليه من ترويج. وانطلقت عدة رسائل هامة من هذا المنتدى بشأن ضرورة اعتماد المرونة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تيسير تنفيذها وتسريعه، ووجوب إدماج البلدان لتعهدات الآلية في خططها الوطنية. ويمثل إتمام بعض البلدان الرائدة لاستعراض الأقران نموذجا يحتدى لبلدان أخرى، ويدل على التزام الحكومات الأفريقية الراسخ بالمضي قدما فيما يتعلق بهذا العنصر في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويشير التقرير المرحلي للأمين العام (A/61/212) إلى أن الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية حققت نتائج هامة في إطار مبادرة نيباد. والاتحاد الأوروبي يتفق مع هذا التقييم الإيجابي. وفي الوقت ذاته، أظهر التحليل أن إسهام المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لم يكن مرضيا تماما. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن تعزيز ملكية البلدان الأفريقية لمبادرات التنمية فيها، وانخراطها في القطاعات المنتجة للمجتمع، يجب أن يُنظر إليه باعتباره تحديا رئيسيا لتنفيذ تلك الشراكة. ولهذا الغرض، يجب تعميق الوعي وتوسيع نطاقه في دوائر الأعمال، داخل القارة وخارجها، بشأن ما للشراكة من عوائد اقتصادية، وما تنطوي عليه من فرص.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع أفريقيا في إطار الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي بشأن أفريقيا، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٥. وخلال السنة القادمة، سيتم تحويل هذا الاتفاق الأحادي الجانب إلى استراتيجية أفريقية مشتركة بتعاون وثيق مع شركاء أفارقة.

ويتمثل أهم هدف للاستراتيجية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز بشكل أساسي على التنمية المستدامة والأمن والحكم الرشيد في أفريقيا. وستُبذل جهود لتعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية وغيرها من الشركاء الدوليين، مع احترام مبادئ ملكية أفريقيا للتنمية.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم جهود أفريقيا لتوطيد السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة الأفريقية. وللنجاح في تحقيق التنمية في أفريقيا، لا بد أيضا من الالتزام باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة الحكم الرشيد والفعال في الدول، وإنشاء مؤسسات قوية وكفؤة. واستراتيجية الاتحاد الأوروبي تُعرِّف الحكم الرشيد والفعال باعتباره شرطا مسبقا لتحقيق التنمية. فالحكم الرشيد

لا ينطوي على مكافحة الفساد فحسب، لكنه يشمل أيضا الحكم السديد على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن بين النماذج الإيجابية للحكم الرشيد على الصعيد الاقتصادي، يشير تقرير البنك الدولي المعنون ''القيام بالأعمال التجارية في عام ٢٠٠٧'' إلى نجاح تنزانيا وغانا، باعتبارهما دولتين نفذتا إصلاحات مؤخرا، في تهيئة بيئات مؤاتية للقيام بالأعمال التجارية.

ويجب التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الرشيد بدلا من فرضه. وقد أظهرت أفريقيا بعض البوادر على عزمها القيام بتغيير إيجابي في مجال الحكم، في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المذكورة آنفا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه العملية سياسيا وماليا هذه العملية في إطار مبادرته بشأن الحكم. وعلاوة على الحكم الرشيد، يقتضي تحقيق التنمية السليمة الالتزام باحترام حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، بالإضافة إلى الالتزام بإنشاء مؤسسات قوية وفعالة.

وقد أطلق الاتحاد الأوروبي مؤخرا المبادرة المعنية بالبنية التحتية، التي أدت إلى إنشاء صندوق استئماني يُعنى بالبنية التحتية، ويهدف بشكل أساسي إلى إصلاح النقص في مجال البنية التحتية على الصعيدين الإقليمي والقاري. ومن خلال هذا الصندوق، سيدعم الاتحاد الأوروبي جهود أفريقيا لتحديد الحلقات الناقصة في الشبكات القائمة واستكمالها، ومواءمة السياسات في مجال النقل، ووضع نظام متكامل لإدارة الموارد المائية، وتطوير البنية التحتية في مجال الطاقة عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي، وتعزيز الجهود الرامية لسد الفجوة الرقمية.

ولا يمكن تحقيق أي تنمية دائمة بدون إحلال السلام. ولن يكون هناك سلام دائم، بدون قيادة أفريقية لجهود إنهاء الصراعات في أفريقيا. والاتحاد الأوروبي يعمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والبلدان الأفريقية للتنبؤ بالصراعات ومنع نشوبها وبذل جهود وساطة لحلها، بما في ذلك عن طريق معالجة أسبابها الجذرية. ومما يكتسي أهمية أساسية في هذا الصدد، تقديم المساعدة لتطوير الهيكل الأفريقي للسلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، تم التوصل إلى العديد من اتفاقات السلام بفضل التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بمواصلة تقديم دعمه الفعال للعملية الانتخابية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إتمام العملية بصورة منظمة وسلمية، مما سيمهد السبيل إلى إنشاء مؤسسات شرعية ومنتخبة ديمقراطيا تعبر عن كامل سيادة الشعب الكونغولي. وعلى أساس نجاح عملية الانتخابات، سيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتعاون مع الحكومة المنتخبة مؤخرا في تعزيز جهود الإعمار على الأمد القصير، وتلبية احتياجات إعادة التأهيل، فضلا عن الجهود الطويلة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة، مع أخذ مبادئ الحكم الرشيد في الحسبان.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، ويستنكر الانتهاكات المتواصلة لوقف إطلاق النار، لا سيما أعمال العنف التي تستهدف السكان المدنيين والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويدعم الاتحاد جهود الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التخطيط للانتقال من نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور إلى نشر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ويحث الاتحاد الأوروبي السودان بشدة على قبول هذه العملية. ويشدد الاتحاد على ما يشعر به من قلق بالغ إزاء ما قد يترتب على مواصلة الصراع في دارفور من أثر سلبي على بقية السودان والمنطقة الأوسع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور المتزايد الذي تضطلع الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية، ويؤكد تأييده للاستنتاج الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي يعتبر كل دولة مسؤولة عن حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وتقع المسؤولية الأساسية على عاتق البلدان ذاتها، وأي جهود خارجية لن تجدي نفعا بشأن الوقاية ما لم تتفق الدولة وسكانها على أهميتها، وتُظهِر الإرادة لمعالجة المسائل المطروحة.

والاتحاد الأوروبي يشارك تماما في جهود الإعمار في أفريقيا بعد الصراع، ويؤيد بشكل خاص لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا والتي تمثل، إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، إنجازا هاما في عملية إصلاح الأمم المتحدة التي انطلقت في مؤتمر القمة العالمي. فلجنة بناء السلام توفر محفلا تشتد إليه الحاجة لتنسيق جهود جميع الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام بغية كفالة ترابط نواحي بناء السلام على الصعد الأمنية والإنمائية والبشرية والسياسية. وقد دأب الاتحاد الأوروبي منذ سنوات عديدة على الإسهام بشكل كبير في أنشطة بناء السلام في أفريقيا وغيرها من المناطق في العالم، وهو على استعداد لمواصلة التزاماته بتقديم الدعم الفعال لعمل لجنة بناء السلام في بلدين أفريقيين هما بوروندي وسيراليون.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية إدراج منظور جنساني في مجال منع نشوب الصراعات. ويجب اتخاذ تدابير وقائية على وجه الاستعجال، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس جنساني في حالات الصراع. وينبغي التخطيط المسبق بصورة جيدة لوضع آليات وقائية للحماية من العنف القائم على أساس جنساني وإدراجها في خطط الطوارئ والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تعزيز الدول الهشة، كما يدعم برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني في الدول الأفريقية.

وإدراكا لما قد يكون للموارد الطبيعية من دور أساسي في استمرار الصراعات، رحب الاتحاد الأوروبي بنتائج اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالموارد الطبيعية والصراعات في أفريقيا، المنعقد في حزيران/يونيه هذا العام.

وتشكل المسائل المرتبطة بالهجرة جزءا لا يتجزأ من التنمية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، يواصل الاتحاد الأوروبي اعتماد نهج شمولي فيما يتعلق بالهجرة، يضع في الحسبان بصورة كاملة علاقتها بالتنمية. وقد اعتمد الأوروبيون والأفارقة إعلانا سياسيا وخطة عمل في المؤتمر الوزاري الإقليمي الأوروبي – الأفريقي بشأن الهجرة والتنمية الذي انعقد في تموز/يوليه الماضي في الرباط. والاستعدادات جارية لعقد مؤتمر آخر بشأن الموضوع ذاته، من المقرر أن تستضيفه طرابلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

والصحة مسألة جوهرية لتحقيق التنمية. وهي من أهم العناصر اللازمة للحد من الفقر وتعزيز الأمن البشري. ويشكل التزام أبوجا الذي تعهد به الزعماء الأفارقة لزيادة التمويل في قطاع الصحة اعترافا واضحا بتلك الحقيقة. وبعد سنوات من تحقيق مكتسبات باهرة في مجال الصحة البشرية في سائر أنحاء العالم، ها نحن اليوم في خضم حالة أصبحت فيها البلدان عاجزة عن تحمل أعباء الأمراض التي فُرضت على نظمها الصحية الوطنية. والسبب في ذلك هو الضعف المتأصل في تلك النظم، وتفاوت تمويلها واستحالة التنبؤ به، والنقص الحاد في الموارد البشرية ذات الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤول أي تدخل في قطاع الصحة إلى الفشل ما لم يستند إلى موظفين صحيين أكفاء ومتحمسين للعمل.

والاتحاد الأوروبي بصدد وضع خطة عمل لمعالجة أزمة الموارد البشرية في قطاع الصحة.

وقد سلطت الجهود العالمية لدحر الملاريا الضوء على كثير من مكامن الضعف الأساسية في القطاع الصحي وما يتيحه من إمكانيات. وعلى الرغم من أن الملاريا مشكلة عالمية، فإنها تهم أفريقيا بشكل خاص، حيث تؤثر بصورة متفاوتة على الشعوب الفقيرة، وتتسبب في وقوع ضحايا من النساء والأطفال بشكل خاص.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير منظمة الصحة العالمية عن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا (A/61/218 و Corr.1). وتمثل الحقائق الواردة في التقرير مصدر قلق. ونود أن نسترعي الانتباه بشكل خاص إلى ضرورة دعم الدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية لكفالة الالتزام بوضع سياسات واستراتيجيات لمكافحة الملاريا مبنية على الأدلة، وضرورة تحقيق تناغم بين الأنشطة على الصعيد القطري. وينبغي أن تقترن التدخلات الخاصة لمكافحة الملاريا بتعزيز النظم الصحية ودعم دور الأطراف الفاعلة من خارج نطاق النظام العام للرعاية الصحية. وبالتالي، علينا تأكيد التزامنا بالعمل مع البلدان الأفريقية لزيادة تدخلات مكافحة الملاريا والتخفيف من وطأة هذا المرض.

وسيدعم الاتحاد الأوروبي كذلك المساعي الرامية لكفالة الحصول على الأدوية المضادة للملاريا. وعلاوة على ما يُبذل من جهود لحفز البحث في مجال الأدوية وتطويره، وتخفيض أسعار العقاقير الجديدة وتعزيز فرص شرائها وتوزيعها، من الحيوي أيضا القيام برصد وثيق لأثر العلاجات الجديدة والمشاكل المرتبطة بمقاومة الملاريا للعقاقير، وزيادة توعية المجتمع المحلي، بما في ذلك عن طريق تشجيع الاستخدام المناسب للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات وغيرها من تدابير الوقاية وتعزيز التوعية.

وما برح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحديات كبيرة للنظم الصحية في سائر أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا. وسيدعم الاتحاد الأوروبي مبادرة ”معالجة المرضى وتدريب الموظفين والاحتفاظ بهم“، التي تستقطب الجهود الرامية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغلب على التحديات التي تواجه النظم الصحية، إذ تشتد الحاجة إليهما بصورة واضحة.

وفي الختام، اسمحوا لي بالقول إن أفريقيا، في نهاية المطاف، تحتاج إلى السلم والاستقرار. والتزام الاتحاد الأوروبي تجاه أفريقيا ينبع من إيمانه بأن تعزيز السلم واستدامة التنمية في أفريقيا يمثلان أحد أهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. ونحن نسيّر علاقتنا مع أفريقيا بروح من الشراكة المتساوية، ونستند فيها إلى التزامنا المشترك والراسخ بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون، فضلا عن الاحترام المتبادل والمساءلة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الوفاء بهذا الالتزام في كل مساعيه.

السيدة روز (غرينادا) (تكلمت بالانكليزية): السيدة الرئيسة، في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على الآراء التي عبرتم عنها في بيانكم، الذي يصلح كمرشد مفيد لمداولاتنا هذا الصباح. ويشرفني أن أنضم إلى مناقشة اليوم بشأن بند جدول الأعمال ٦٢ (أ): ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم في التنفيذ والدعم الدولي“ نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. والجماعة الكاريبية تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الجماعة الكاريبية تربطها صلة قربى خاصة بأفريقيا وعمليتها الإنمائية. فنحن نتقاسم تجربة تاريخية مشتركة وننتمي لسلالة وهوية مشتركتين. وأشير، على وجه الخصوص، إلى الجهود المبذولة للبناء على صلة القربى هذه

باستضافة المؤتمر الكاريبي للمغتربين لعام ٢٠٠٥ في كينغستون بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا. واستهدف المؤتمر بصفة خاصة إقامة روابط بين أفريقيا والمغتربين وبدء حوار بشأن التحديات المشتركة. كما استهدف المؤتمر تعزيز الشراكات وعلاقات التعاون بين شعوب المنطقتين وإرساء آليات لبناء علاقات سياسية واقتصادية أقوى بين أفريقيا والكاريبي لمصلحتنا المشتركة.

ولذا، تشعر الجماعة الكاريبية بالارتياح إزاء فحوى التقرير الموحد الرابع للأمين العام (A/61/212) بعد خمسة أعوام من اعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ونحيط علما أيضا بالتقرير الثاني للفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديد من أجل تنمية أفريقيا (A/61/138)، ونشيد برئيس الفريق وأعضائه لإسهامهم. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الزعماء الأفارقة في تنفيذ نيباد والدعم الذي التزم به المجتمع الدولي. ونرى مستقبلا عظيما أمام أفريقيا، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وترحب الجماعة الكاريبية بالتقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية الرئيسية للنيباد. وشهد عام ٢٠٠٦ بداية إيجابية للوفاء بالالتزامات من جانب المجتمع الدولي. وتحقق الكثير فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، ونشيد بجهود التعاون بين أمانة نيباد ومصرف التنمية الأفريقي في تنفيذ العديد من المشاريع المهمة. ومع تزايد النشاط العالمي، تثني الجماعة الكاريبية على إطلاق مبادرة المدارس الإلكترونية لنيباد بالتعاون مع لجنة أفريقيا الإلكترونية. ومشاركة القطاع الخاص تستحق الإشادة أيضا، وندعو إلى استمرار التعاون بين مختلف القطاعات لتحقيق هذا الهدف المهم لمبادرة نيباد.

كما ترحب الجماعة الكاريبية بالمبادرات التي اتخذتها بلدان مجموعة الثمانية وبلدان الجنوب للوفاء بالوعود التي قُدمت فيما يتعلق بمواصلة تنمية أفريقيا. وتتفق الجماعة تماما مع الرأي القائل بأن الشراكة هي العنصر المهم في تنفيذ مبادرة نيباد. والموضوع الذي اختير للمناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام، الشراكة العالمية من أجل التنمية، جاء في وقته تماما.

لقد اكتسبت نيباد شهرة عالمية. وإلى جانب منظومة الأمم المتحدة، تمكّن العديد من المنظمات الدولية الأخرى ومنظمات القطاع الخاص من أن تجد شيئا يربطها بنيباد، الأمر الذي يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل المبادرة. وتحيط الجماعة الكاريبية علما بالتقدم المحرز في مجالات التعليم والاستدامة البيئية والمبادرات الزراعية والتقدم العلمي والتكنولوجي وتعزيز النظم الصحية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المجتمع المدني، في جملة أمور. وأصبح العديد من هذه البرامج جاهزا للتنفيذ الآن، ونحن نشجع زعماء نيباد في جهودهم الرامية إلى وضع ترتيبات مؤسسية لتسريع التنفيذ.

وتدرك الجماعة الكاريبية جيدا أن هناك العديد من القيود والعوامل المثبطة التي قد تعوق التنفيذ في بعض المجالات. وما زالت التطورات الأخيرة ذات الصلة بالتجارة الدولية وتزايد الشواغل الأمنية والحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تواجهنا في جميع مناطق العالم. وبالنسبة لأفريقيا، ثبت أن هذا الأمر يشكل تحديا لها على وجه الخصوص. والمجتمع الدولي له دور مهم يتعين أن يقوم به، وأن يعد بمواصلة دعمه للرؤية المشتركة والالتزام المشترك للزعماء الأفارقة بالقضاء على الفقر في القارة. ولذلك، نؤكد الحاجة إلى تزويد أفريقيا بالموارد الضرورية، بما في ذلك من خلال زيادة معونات التنمية الرسمية والمساعدة التقنية، دعما لتنفيذ نيباد. كما تقوم منظومة الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في هذا الصدد. ولذا، نرحب بالجهود

الحالية لزيادة التنسيق في العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم تلك الشراكة.

والجماعة الكاريبية مستعدة وراغبة في مساعدة أفريقيا من خلال هذه العملية في الوقت الذي نناضل لاستكمال عملية تكاملنا. ونحن على ثقة من أنه يمكننا المشاركة في الإنجازات والدروس المستفادة، ويمكننا أن ننضم معا لشركائنا العالميين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لجعل هذا العالم مكانا أفضل للبشرية جمعاء.

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي تحديدا إندونيسيا وبروني – دار السلام وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والفلبين وفييت نام وكمبوديا وماليزيا وميانمار. وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

من المشجع جدا أن نلاحظ مفردات ولهجة التقرير المرحلي للأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/61/213) الذي يؤكد زخم التنمية في المنطقة وتراجع الصراع. غير أن التقرير يشير أيضا إلى احتمال حدوث انتكاسة. وعلاوة على ذلك، فإن تفاقم بعض الحالات في المنطقة يدل على الحاجة إلى فهم أعمق للأسباب الجذرية للصراع. ويبدو أن الرؤية المتعمقة المتاحة غير كافية للتنبؤ باندلاع أعمال العنف ومنعها، الأمر الذي سيعوق التنمية ويوقف تنفيذ نيباد فعليا.

ولا شك في أن نيباد يمكن أن تقوم بدور حيوي في تغيير الثقافة السياسية للدول الأعضاء فيها، وهي تقوم بذلك. غير أن تحقيق هذا التغيير يتطلب المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة. وفضلا عن ذلك، فإن المساعدة التقنية والمالية مطلوبة لضمان تنفيذ البرنامج السياسي للمبادرة. ويتطلب ذلك تمويلا كافيا يمكن التنبؤ به من مصادر محلية ودولية على السواء. وتمثل آلية نيباد لاستعراض الأقران، على وجه الخصوص، أداة إبداعية فعالة لتعزيز الديمقراطية. ويؤكد لنا تقرير الأمين العام أن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تحقق بعض النجاح.

وقوة نيباد ستسهم في حل الصراعات لأنها تدرك مخاطر الحرب. والصراع عقبة أمام التنمية المستدامة لأنه يوقع الفوضى في البيئة الاقتصادية ويزعزع استقرارها. وتعتمد التنمية على الظروف المؤاتية للسلام وتزدهر فيها. وعدم القدرة على التنبؤ بالنتيجة المحتملة للاستثمارات سيجعل هذا النشاط ممارسة صعبة لأن الدمار المفاجئ يهدد كل شيء، بما في ذلك أرواح البشر.

غير أن هناك استراتيجيات معروفة لتقليل وإنهاء احتمالات الحرب. والأمين العام محق في تأكيده في تقريره على أن فرص العمل الكريم والوصول إلى الموارد الإنتاجية يمكن أن يحولا دون اندلاع الصراعات من جديد. وعلى هذا الأساس، يجب تنفيذ سياسات أفضل لحفز النمو الاقتصادي وإعطاء الناس، وخاصة الشباب، ضمانة لمستقبل أفضل.

ومع أن المسؤولية الأولى عن هذه التغييرات تقع على عاتق القيادة الأفريقية، فإن دعم المجتمع الدولي حيوي للنجاح في هذه المساعي – ينبغي الوفاء بالتعهدات والالتزامات. ويجب أن يكون هناك تدفق تمويلي أكبر للتنمية، كما يجب تعزيز القدرة التصديرية لأفريقيا من خلال تجارة دولية حرة ومنصفة حقا. وللمعونة التجارية دور أساسي في هذا المجال.

إن التعاون بين بلدان الجنوب يكمل العلاقات بين الشمال والجنوب، ويشكل جزءا لا يتجزأ من الدعم الدولي. وهناك على وجه الخصوص مصدران مثيران للاهتمام: مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في

جاكارتا، والشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة.

وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦، قام المركز الذي أنشأته إندونيسيا وبروني دار السلام في عام ١٩٩٥، بتنفيذ ٢٨ برنامجا، أفاد بها قرابة ٨٠٠ شخص من ٨٤ بلدا ناميا، بينها بلدان من أفريقيا، و ٢٣ مؤسسة دولية. وشملت البرامج تبادل الخبرات التنموية وتعميمها، فضلا عن المساعدة التقنية والتدريب، وصُممت لتكون قاعدة الاقتصادات النامية أكثر اتساعا وكفاءة وقابلية للتكيف.

في الوقت نفسه، فإن الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة، التي انطلقت في عام ٢٠٠٥، برئاسة مشتركة بين جنوب أفريقيا وإندونيسيا، تعتمد خريطة طريق تغطي ثلاثة مجالات للتعاون – السياسي والاقتصادي والاجتماعي – الثقافي. وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ أنشطة محددة في مجالات بناء القدرات والقانون البيئي والسياسات البيئية، والحفاظ على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في جملة أمور.

وعلاوة على ذلك، سعى أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا إلى تعزيز التجارة فضلا عن الروابط بين الشعوب. وقد فعلوا ذلك بصورة خاصة في سياق برامجهم التعاونية.

وفي الختام، فإن حرص القيادة الأفريقية على سلام الأمم ورفاهها هو مثل أعلى جدير بمواصلة اتباعه لمصلحة القارة وشعوبها. فالمصلحة العامة يجب أن تكون فوق كل اعتبار دائما.

السيدة ريبيللو (الهند) (تكلمت بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الموحد الرابع عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وعلى التقارير الأخرى التي أعدت لهذه المناقشة المشتركة. وإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

وقفت الهند بثبات إلى جانب تطلعات الشعوب الأفريقية، وحافظت على علاقات سياسية عريقة مع بلدان تلك القارة. ففي جنوب أفريقيا، طور المهاتما غاندي السلاح السياسي ''ساتياغراها''، الذي يعني الكفاح بلا عنف أو المقاومة السلبية. فبعدما شهد غاندي ما شهده من ظلم في أفريقيا، تحول من محام دمث إلى رمز للكفاح السلمي بلا عنف الذي تطور إلى كفاح الهند من أجل الاستقلال. وفي احتفالات الذكرى السنوية المئوية لإطلاق حركة ''ساتياغراها'' في جنوب أفريقيا، وصف رئيسها، ثابو مبيكي، المهاتما غاندي بأنه ''الإبن الحبيب لجنوب أفريقيا''.

وفي المؤتمر الأفريقي – الآسيوي في باندونغ عام ١٩٥٥، كان جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء في الهند، قد وصف آسيا وأفريقيا بأنهما قارتان شقيقتان. وقد عانت الهند، مثل بلدان أفريقيا، من وطأة الهيمنة الاستعمارية، والاستغلال الاقتصادي والتمييز العنصري. ومع أن حرماننا كان كبيرا، فإننا ندرك أن معاناة أفريقيا كانت أكبر. لذا، كانت الهند دائما صوتا قويا وثابتا في دعم أفريقيا في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى.

وفي اعتقادنا الراسخ أن النجاح في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يعتمد على جدول أعمال تُسيره وتطوره أفريقيا نفسها. وبتوافر الموارد البشرية والطبيعية الغنية في أفريقيا، والتزام الزعماء الأفارقة بتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، يمكن تحقيق النجاح إذا حظيت تلك الشراكة بدعم المجتمع الدولي لتجسيد الحلم الأفريقي.

وتقرير الأمين العام (A/61/212) يعرض تفصيلا التقدم الذي تحقق في مختلف المجالات ذات الأولوية للشراكة

الجديدة، ويحلل استجابة المجتمع الدولي دعما لتلك الشراكة. ويذكر التقرير أنه على الرغم من أن السنة الماضية شهدت بداية واعدة على صعيد الوفاء بالالتزامات، فقد لوحظ أن التقدم في مجال الإعفاء من الديون أكبر منه في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويسرنا أن اتجاه الزيادات الملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا تواصل في السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. لكن معظم الزيادة في عام ٢٠٠٥ كان نتيجة إلغاء ديون ضخمة. ويذكر التقرير أن المطلوب زيادة جماعية مكثفة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦ وما بعدها، للوفاء بالتزامات عام ٢٠١٠، لكن وتيرة الزيادة لم تكن بالسرعة الكافية للوفاء بالتعهدات التي أعطيت في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في غلن إيغلز عام ٢٠٠٥. ويضيف التقرير أن الزيادة الملحوظة لا تزال على هيئة معونة طارئة، وإلغاء ديون ومساعدة تقنية.

ويعترف تقرير الأمين العام بأن التقدم الملموس في إلغاء الديون خلال الشهور الإثنى عشر الماضية يجعل هذا مجالا أوفت دول مجموعة الـ ٨ فيه بالتزاماتها. ونؤكد هنا أن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، التي اتخذتها البلدان المانحة، ينبغي أن تشمل التزاما بتوفير موارد إضافية للمؤسسات المالية الدولية لضمان ألا يؤدي الإعفاء من الديون إلى تآكل قدرتها المالية.

وقد أكدت التقارير بشأن أفريقيا على أن المعونة ينبغي أن تُصرف على دفعات يمكن التنبؤ بها، وعلى أجل طويل، وأن تتركز على تمكين الاقتصادات الأفريقية من إنتاج مجموعة واسعة من السلع، وإيجاد المزيد من فرص العمل. ومن أجل نجاح التركيز الحالي للمجتمع الدولي على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وتلافي الضرر اللاحق بالبلدان الأفريقية من خلال إجراءات التقشف التي جلبها صندوق النقد الدولي، عبر فرضه برامج للتعديل الهيكلي في الماضي، ينبغي السماح للبلدان الأفريقية بتنفيذ سياساتها الإنمائية الوطنية بملكية وطنية ومساحة واسعة للتحرك في إطار السياسة العامة، بدلا من أن يتم ذلك من خلال فرض مشروطيات استفزازية.

مع أن المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون يمكن أن يخففا الأعباء المالية، وخاصة في البلدان المثقلة بالديون في أفريقيا، فإن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب تدابير طويلة الأجل، وخاصة في مجال التجارة.

ويوصي تقرير الأمين العام بأن تكون المبادرات، مثل مبادرة المعونة للتجارة، مكملة للجهود الرامية إلى تحسين إمكانية وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، وتعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية، لا أن تكون بديلا لها.

وفي هذا السياق، يعتبر تعليق جولة الدوحة للتجارة باعثا على القلق. والاستئناف المبكر للمحادثات التجارية، إلى جانب التقيد بالولاية القائمة – أي ولاية إعلان الدوحة، وإطار عمل تموز/يوليه، وإعلان هونغ كونغ الوزاري – بات حتمية مطلقة. ويذكّرنا تقرير الأمين العام بأنه تم الاتفاق في المحادثات التجارية الوزارية في هونغ كونغ على إلغاء إعانات تصدير القطن من جانب البلدان المتقدمة النمو عام ٢٠٠٦، وإنهاء كل أشكال الإعانات للصادرات الزراعية بنهاية عام ٢٠١٣، مع إلغاء نسبة كبيرة منها في موعد أقصاه عام ٢٠١٠. ويبين التقرير أيضا أن إعانات الصادرات تشكل حصة ضئيلة من الدعم المقدم للزراعة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتخذ معظم هذا الدعم شكل دعم للأسعار المحلية مما يشوه التجارة وتعريفات جمركية زراعية. وعدم استئناف محادثات التجارة في جولة الدوحة يترك آثارا سلبية على الأمن الغذائي والأمن المعيشي والتنمية الريفية لعدد كبير من المزارعين الفقراء

والهامشيين في البلدان النامية، وخاصة أولئك العاملين في الزراعة لكسب العيش.

ويبرز تقرير الأمين العام تعاون الهند مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب. كما يبرز المشاريع التي تنفذها الهند في البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات وغيرهما من المجالات، من خلال النهج التقني الاقتصادي لحركة أفريقيا – الهند، أو TEAM-9. بالإضافة إلى ذلك، تشارك الهند في مبادرات ثنائية عديدة في بعض البلدان الأفريقية، فضلا عن مشاركتها في بعثة الاتصال الإلكتروني لعموم أفريقيا.

كما تشارك الهند بخبرتها في قطاعات مثل البنية التحتية، والصيدلة والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات، في جملة أمور، بهدف بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لصالح البلدان الأفريقية. وبرنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، الذي يوفر برامج التدريب لأكثر من ١٥٠ بلدا، بما فيها معظم البلدان الأفريقية، يجري العمل به منذ عام ١٩٥٤، حيث يقدم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة الراغبين في الدراسة في الهند، ويرسل خبراء هنودا إلى أفريقيا للتدريب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد المراد (الكويت).

تقدّر قيمة برنامج تعاون الهند مع أفريقيا حاليا بنحو بليون دولار. وتشكل جهود الهند، فضلا عن جهود بلدان شريكة أخرى من العالم النامي، جزءا من التعاون بين بلدان الجنوب. وخلافا لاقتراح الفريق الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ينبغي عدم ضم هذه الجهود إلى جهود البلدان المتقدمة النمو، سواء في حسابات حجم المعونة الموجهة إلى أفريقيا أو في رصد تلك المعونة.

وآخر تقرير للأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/61/213) يصف الأنشطة الأخيرة لمنع الصراع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا. والهند من أقدم وأكبر وأرسخ المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث شاركت في كل العمليات الكبرى تقريبا منذ بدء حفظ السلام في الخمسينات من القرن الماضي. والكوادر الهندية تعمل حاليا في بعثات الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وسيراليون والسودان. ونظرا للحاجة إلى التركيز على المسائل الجنسانية في أفريقيا، سترسل الهند قريبا أول وحدة شرطة من الإناث على الإطلاق إلى ليبريا. ونتوقع لهذه الوحدة المكونة حصريا من النساء أن تكون في ليبريا في أواخر هذا العام.

وما فتئت الهند تشدد بإصرار على الحاجة إلى ربط تكاملي بين حفظ السلام وبناء السلام، باعتباره شرطا مسبقا للاستثمار في المستقبل، لحماية المكتسبات التي تحققت بصعوبة نتيجة الجهود الرامية إلى إحلال السلام. لذا، شاركت الهند بهمة في مداولات العام الماضي حول إنشاء لجنة بناء السلام ورحبت بإنشائها معلنة إسهاما قدره مليونا دولار. وقد أكدنا على الملكية الوطنية لعملية بناء السلام، وشاركنا عن كثب في عقد الاجتماعين الأولين للجنة بناء السلام مع أقطار محددة. وسنبقى مشاركين في الجهود لتحديد دور هذه الهيئة الجديدة وأسلوب عملها.

وأنتقل الآن إلى بند جدول الأعمال المتعلق بدحر الملاريا في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. ونعتقد أن هناك حاجة إلى اعتراف أوسع بأن هذا المرض قاتل للأطفال والفقراء بالدرجة الأولى. وما زال يهدد ما لا يقل عن ثلاثة بلايين نسمة في ١٠٧ من البلدان والأقاليم. وفي كل عام، يعاني أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من الملاريا الحادة، مما يسبب أكثر من مليون وفاة. ويموت بالملاريا يوميا نحو ٣ ٠٠٠ طفل ورضيع. ولهذا المرض بدوره أثر بارز على

النمو الاقتصادي والتنمية طويلي الأجل، ينتج عنه خسارة الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك نسبة كبيرة من دخل الأسرة والإنفاق الحكومي على الصحة. ولدى الهند خبرة في معالجة خطر البعوض، وهي تدعم كليا الجهود التي تركز على مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، بما فيها أفريقيا.

السيد براح (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على المستوى الرفيع للتقارير التي قدمها عن التقدم المرحلي في تنفيذ التوصيات بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وبشأن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وتقديم الدعم الدولي لها.

والاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية في أفريقيا يشكل، بلا ريب، فرصة ملائمة جدا لتقييم وضع تنفيذ الوعود والالتزامات المقدمة دوليا بغية مساعدة البلدان الأفريقية في تصميمها على استعادة تقرير مصيرها نحو بعث السلام والتقدم الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نسجل عددا من الملاحظات الإضافية.

للتعامل مع الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا، ولجعل جهود منع نشوب الصراع أكثر فعالية في الوقت نفسه، ولإحلال السلام مرة أخرى وصونه وبنائه بعد الصراع، يجب أن يكون الحافز لعملنا وتفكيرنا في صياغة أي نوع من المبادرة، سواء أكانت في الأساس أفريقية أو لا، مزيج مركّب من الأعمال القصيرة والطويلة الأجل، والقائمة على روابط مستهدفة بين الأمن والتنمية والتعاون.

ولهذا، فإن الاستجابة الأفريقية لتحديات السلام والأمن أدت إلى نهج جديد قائم على القدرات الأفريقية والإرادة السياسية والتزام استراتيجي بإعادة الأعمال الرامية إلى بناء السلام وتوطيده إلى الملكية الأفريقية.

لقد رأينا هذا في جدول الأعمال الأمني للاتحاد الأفريقي، عبر إنشاء مجلس للسلم والأمن في عام ٢٠٠٢، وهي خطوة مؤسسية أولية لدعم التسوية السلمية للتراعات. وعمل هذا المجلس جزء لا يتجزأ من التعزيز الهيكلي للسلام، ويكمل بصورة جدية جدا بعدا استباقيا وآخر وقائيا للحد من مخاطر انفجار الصراع.

وبناء السلام، كما أوضح الأمين العام في تقريره حول تنفيذ ودعم التوصيات بشأن أسباب الصراع، يشمل بدوره البناء الجاري لحكم القانون وتعزيزه بصكوك حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبهذه الروح تحديدا، أنشأ الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي طوعية تماما، وتهدف إلى وضع إدارة الشؤون العامة لبلد أفريقي في أيدي أقرانه، وإبراز التزام أفريقيا بالشفافية والحكم الرشيد بنجاح باهر.

وتنمية الدول اقتصادياً واجتماعياً هي أفضل سياق مؤاتٍ لبناء السلام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي – السياسي على نحو دائم. وعلى أساس ذلك المبدأ، فإن البرنامج الاقتصادي للاتحاد الأفريقي، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، هو أيضا مبادرة للسلام والأمن.

ونيباد، وهي الشراكة الأفريقية تماما في مقاصدها وطموحها، مبنية على فكرة تخليص القارة من الصراعات ومكافحة جوانب الضعف السياسي والاجتماعي المسببة لها ومكافحة التخلف الإنمائي. وتطمح نيباد، من خلال برامجها الطموحة المتعددة القطاعات، إلى تأكيد الإرادة السياسية

لأفريقيا في الاضطلاع من جديد بالمسؤولية عن حل مشكلاتها وتحقيق طموحها في ألا تكون مُهمّشة بعد الآن.

غير أن ذلك الطموح يتعارض مع نمط مألوف – ولكنه ليس أقل تدميرا – يتسم على الصعيد الداخلي بالفقر المدقع وتدفق المهاجرين بأعداد كبيرة وانهيار النظم الاقتصادية والاجتماعية وعدم توافر البنى التحتية للتنمية. وعلى الصعيد الخارجي، نجد أنه بينما بدأت بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية ووسط وشرق أوروبا تبرز على نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن أفريقيا – التي تمثل ربع عدد الدول الأعضاء في المنظمة و ١٢ في المائة من سكان العالم – لا تسهم سوى بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، و ١,٨ في المائة من الصادرات الدولية.

وللخروج من هذا المستنقع الاجتماعي – الاقتصادي، تنفذ نيباد برنامجا طموحا تتوقف استمراريته، إلى حد كبير، على استمرار الموارد لتغذيته – والمُقدرة بمبلغ ٦٤ بليون دولار سنوياً، أو ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. ويستكمل البرنامج الموارد الداخلية غير الكافية بتمويل خارجي عام وخاص، ويدعو إلى فتح الأسواق الغربية بدرجة أكبر أمام الصادرات الأفريقية.

ويعتمد البرنامج في دورة تنفيذه على وسائل تقليدية، ولكن مُحسّنة، للتنمية في الأجل القريب. وهذه الوسائل هي: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون بصورة أسرع. وفي الأجل البعيد، يسعى البرنامج إلى تقليل الاعتماد على المعونات. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإنه يفضل الاستثمار المباشر الأجنبي كمصدر لتكملة التمويل.

وتعين على البلدان الأفريقية، عقب عملية تنفيذ نيباد، أن تحدد بصورة أوضح القيود والعقبات الهيكلية التي تعوق التكامل الاقتصادي للقارة وحجم مشاريع التنمية. ومن بين تلك العقبات والقيود – التي أبرز تقرير الأمين العام العديد منها – ضعف القدرات المؤسسية والنمو غير المتكافئ للدعامات دون الإقليمية للتكامل القاري، والتي لا تشجع على الاستخدام المتكامل أو الأمثل للطاقات والخبرات الأفريقية، وعدم كفاية الموارد المالية، وندرة العمالة الماهرة، ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مبادرة نيباد. ويقترن ذلك بتأخر وصول ما يكفي من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال أقل من الأهداف المحددة والتي تُستهلك بدرجة كبيرة وعلى نحو دائم في تغطية تكاليف الخبرة المكتسبة ووجود بيئة اقتصادية ومالية وتجارية لا تقدر جهود البلدان الأفريقية للخروج من دائرة التخلف الإنمائي.

والسعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي في أفريقيا دفع الاتحاد الأفريقي ونيباد إلى جعل التعاون عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأمن الجماعي والتنمية على المستوى القاري. وتلك الحتمية مُبررة تماماً في السياق العالمي عقب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حيث ظهر الفقر كأحد أسباب الإرهاب. وبالتالي، أصبحت المساعي لتحقيق التنمية أولوية عالمية، وأصبحت نيباد الإطار المرجعي الذي ينبغي من ضمنه أن يركز المجتمع الدولي – وبخاصة منظومة الأمم المتحدة – جهوده لتنمية أفريقيا.

وتتوقف إقامة شراكة من أجل الأمن في أفريقيا على التعبئة القارية والدولية بدرجة كبيرة. وينبغي أن تُبنى هذه التعبئة العامة على تعزيز الآليات الإقليمية والمحلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وخصوصاً من خلال تدريب الوسطاء والمفاوضين على الأسس الثقافية للسلام. كما ينبغي أن تُبنى على دبلوماسية للسلام تكون مهمتها تهيئة الظروف لحل النزاعات سلمياً، وأن تكون دبلوماسية هدفها النهائي هو ذاك الذي حددته الدورة العادية الخامسة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٥: جعل أفريقيا بلا صراعات بحلول عام ٢٠١٠.

وثمة مجال مهم آخر للعمل يتمثل في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، لأن من شأن ذلك أن يمكن الاتحاد من الاستفادة من خبرة المنظمة وتجربتها العريضة في مجال حفظ السلام. كما من شأنه أن يسهل حصول الاتحاد على موارد إضافية لتنفيذ عملياته.

وفي ذلك السياق، يمثل إنشاء لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ جزءاً من نهج مُكمل، ستحافظ اللجنة في إطاره على مستوى الاهتمام والمساعدة المقدمين للبلدان الخارجة من حالات صراع، ولا سيما في أفريقيا – بوروندي وسيراليون، على سبيل المثال، وذلك بالتعاون الوثيق مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، تدعو نيباد إلى إقامة شراكة حقيقية مع البلدان الصناعية والمؤسسات المتعددة الأطراف على أساس تقاسم المسؤوليات، وذلك لتحسين علاقة المساعدة غير المرضية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالشراكة التي أقيمت بين نيباد ومجموعة الثمانية والتزامات مجموعة الثمانية بدعم جهود أفريقيا. وبالمثل، نرحب بالمبادرات الكثيرة التي نفذها عدد من البلدان المتقدمة النمو لدعم أفريقيا. ويتعين تشجيع هذه المبادرات، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية.

ونحن ما زلنا على اقتناع بأنه لكي ننجح في مغامرة إقامة شراكة فعالة تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية، ينبغي ألا يقتصر التعبير عن الدعم من جانب شركاء التنمية على انتهاج سياسات تعاون دولي متسقة تزود أفريقيا برد شامل وبالوسائل اللازمة لبلوغ أهدافها، وإنما يتعين أن يشمل أيضاً تهيئة بيئة مؤاتية بدرجة أكبر لوصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق الدولية.

وبالتالي، ارتكازا على سياسة تضامن حقيقية، ينبغي أن يصبح هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الصناعية للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين الخارجي كليا عن دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى واقعاً محسوساً – وليس مجرد ترهات سياسية ومعنوية – لكي تكون أفعال تلك البلدان مطابقة لأقوالها.

ويجب أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، من جانبها، بدور بارز في المساعدة على دعم الجهود الأفريقية. والأنشطة التنفيذية ذات أهمية كبيرة في ذلك السياق ويمكن أن تكون محسوسة بدرجة أكبر إذا كان لها أساس ثابت وإطار واضح.

وختاماً، لا يفوتني أن أؤكد أهمية دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي تظهر جهوده – إذا كان ذلك ضرورياً – التزام الأمم المتحدة بضمان المتابعة المنتظمة للدعم الدولي لنيباد.

السيد نسغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إجراء هذه المناقشة المشتركة المهمة حول بند جدول الأعمال ٦٢ (أ)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم في تنفيذ الدعم الدولي، والبند ٦٢ (ب)، أسباب الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره عن البند قيد الاستعراض. وتؤيد رواندا البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونعتقد أن مناقشة الجمعية العامة هذه توفر فرصة جيدة لمناقشة قضايا مهمة تتعلق بتسريع تنفيذ الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

ورواندا ملتزمة التزاما قويا بمُثُل ورؤية نيباد، اللتين نعتقد أنهما مهمتان جداً للتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.

وقد كانت رواندا من بين البلدان الأولى التي قبلت بتدقيق أقراننا لوضعنا بموجب الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار نيباد. وتقوم آلية الاستعراض هذه على مبدأ أن السلام والأمن والحكم الرشيد أسس راسخة للتنمية المستدامة. ويترتب عليها التزام سياسي جماعي بتطبيق أفضل ممارسات الحكم الرشيد وقبول استعراض أقراننا على أساس هذه المعايير.

وفي رواندا، وفرت لنا آلية الاستعراض فرصة لقياس مبادرات حكمنا الوطني بمقارنتها بالمعايير الدولية التي تشكل معلما، ومنتدى لتوسيع الحوار الوطني بشأن هذه المبادرات.

وبالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع، توفر آلية الاستعراض هذه فرصة نادرة لبدء الإصلاحات. ويعترف تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات بالفرص لإنشاء هياكل حكم جديدة في حالات ما بعد الصراع. ونرحب بهذا الاعتراف.

وقد أطْلعنا مؤخراً منتدى الحكم الأفريقي السادس، المعقود في كيغالي، رواندا، على تجربتنا بوصفنا بلداً رائداً في إدخال آلية استعراض الأقران. ونحن ملتزمون بمواصلة تشاطر تجربتنا بروح التعلم المتبادل، خاصة مع البلدان الخارجة من الصراع.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن اجتماع استعراض الأقران الأخير، المعقود في بانجول في حزيران/يونيه الماضي، الذي استعرض إجراءات رواندا، أسفر عن برنامج عمل اعتمده رؤساء الدول المشاركون. وتعمل رواندا بالفعل على تنفيذ برنامج العمل المذكور. بيد أننا نود أن نشجع أصدقاءنا وشركاءنا على الانضمام إلينا في تنفيذه على نحو شامل ومُعجّل.

وحتمية تكامل الاقتصادات الأفريقية موضحة جيداً في إطار نيباد وميسرة ببرامج بُناها التحتية. ولسوء الطالع، فإن هذه المبادرات الحسنة النية لا تزال في مرحلة الصياغة بعد خمس سنوات من بدء عملية نيباد. ويبدو أن التأخير في تنفيذ هذه المبادرات ناتج عن فشلنا في تعبئة موارد محلية كافية لتمويلها. ومن جهة أخرى، تفاقم تأخيرنا بفعل التزامات شركائنا السياسيين المستمرة، التي سببت تأخير الصرف المحدد.

وآمل أن تكون هذه المناقشة العامل الحفاز الذي سينشط تحقيق التقدم اللازم في هذا الصدد.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): توفيراً للوقت، سأختصر بياني، ولكن وفدي قدم لكم النص الكامل ليتم توزيعه.

يرحب الاتحاد الروسي بالتقدم الذي أُحرز في السنوات الأخيرة في تسوية الصراعات في أفريقيا، وقبل كل شيء في سيراليون وليبريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله إلى أن يتم تحقيق استقرار نهائي للحالة في القارة. ونعلق أهمية كبيرة على وضع إجراءات شاملة متفق عليها لتسوية حالات الصراع في المنطقة، يجب أن تستند إلى إعطاء الأولوية للنُهج السياسية والدبلوماسية والامتثال غير المشروط لقواعد ومبادئ حفظ السلام، وذلك كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وأثناء تولي الاتحاد الروسي رئاسة مجموعة الثمانية، شجع على إدراج القضايا الأفريقية في جدول أعمالها، بوصف هذه القضايا من بين أولوياتها. وأثناء مؤتمر القمة المعقود في سانت بيترسبيرغ، ناقش زعماء مجموعة الثمانية بالتفصيل مسألتي السلم والتنمية في أفريقيا، ووضعوا مبادئ توجيهية لتقديم المساعدة إلى القارة في المستقبل.

وتمشياً مع وضع الاتحاد الروسي بصفته عضواً دائم العضوية في مجلس الأمن، قدّم إسهاماً كبيراً في أنشطة حفظ

السلام في أفريقيا، بما في ذلك وضع استراتيجيات في إطار مجلس الأمن لتسوية صراعات مسلحة بعينها واعتماد ولايات لعمليات حفظ السلام ذات الصلة لدعم هذه العمليات في أفريقيا.

وسنظل نساعد في تدريب قوات حفظ السلام الأفريقية. ونتوخى زيادة محتملة في تعاوننا مع القارة الأفريقية في هذا الميدان. ونعتزم أن نواصل الإسهام في تطوير قدرة البلدان الأفريقية الذاتية على مكافحة الأزمات.

وندعم استخدام أساليب عقلانية جديدة في الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مع الحفاظ على الامتثال لجميع القواعد والإجراءات القائمة. ويجب أن تمارس قوات الأمم المتحدة أنشطتها المشتركة على أساس تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبادئ الاحترام الكامل لسيادة فرادى البلدان وموافقة البلدان المساهمة بقوات، ولا ينبغي أن تتجاوز الولايات المحددة للبعثات.

وفي سياق الجهود التي تبذل لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع في أفريقيا، نرى إمكانية كبيرة في لجنة بناء السلام. ونتطلع إلى تقديم اللجنة إسهاماً كبيراً في حل القضايا المرتبطة بعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي نهائياً والتدابير التي تتخذ لضمان التنمية المستدامة في سيراليون وبوروندي، وعلى الأجل الطويل في البلدان الأفريقية الأخرى الخارجة من أزمات.

وقد أحطنا علماً بالأفكار الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات وعن الحاجة إلى وضع ما يسمى بأهداف الألفية للسلام والأمن في أفريقيا. ونعتقد أنه لا ينبغي أن تتعارض هذه الفكرة مع المبادرات الموجودة فعلاً في هذا الميدان، ولذلك، فإننا نرى أنها بحاجة إلى مزيد من الدراسة المتأنية.

ويود الاتحاد الروسي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقريره المفصل والشامل عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). ومنذ البداية، دعمت روسيا هذه المبادرة. ولما كان الاتحاد الروسي عضواً في المجتمع الدولي يتحلى بالمسؤولية وعضواً في منظمات صديقة لأفريقيا، مثل مجموعة الثمانية، فإننا مستمرون في زيادة إسهامنا في تعجيل تنمية هذه القارة.

ومن المجالات الرئيسية للمساعدة التي تقدمها روسيا إلى أفريقيا تخفيف عبء دين بلدان المنطقة في إطار المبادرة المتعلقة بدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى الآن، شطبت روسيا أو التزمت بشطب ديون أفريقية تبلغ ١١,٣ بليون دولار، بما فيها ٢,٢ بليون دولار في إطار المبادرة المتعلقة بدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، قدمت روسيا إسهاماً آخر للصندوق الاستئماني للمبادرة المتعلقة بدين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بلغ ١٠ ملايين دولار. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ قدمت إلى الصندوق الاستئماني إسهاماً إضافياً بلغ ١٥ مليون دولار. وهذا العام، نعتزم شطب ديون ثنائية أخرى على بلدان أفريقية تزيد في مجموعها على ٧٠٠ مليون دولار. وتشارك روسيا في تغذية صندوق المؤسسة الإنمائية الدولية، أثناء الفترة ٢٠٠٣—٢٠١١، بمبلغ ٣٠ مليون دولار. وخصص مبلغ ٦٠ مليون دولار تقريباً لمساهمة روسيا في التغذية الرابعة عشرة لصندوق المؤسسة الإنمائية الدولية أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وسيبلغ نصيب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ما مجموعه ٤٩ في المائة من هذا المبلغ. وتسهم روسيا في تطوير أمن الطاقة للقارة. ونعتزم الإسهام بمبلغ ٣٠ مليون دولار في الشراكة العالمية للطاقة في القرى بغية توسيع أنشطتها إلى البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

وقد قُدّمت للبلدان الأفريقية أفضليات تجارية عامة. فمعظم صادراتها من السلع الأساسية تستوردها روسيا بشروط تفضيلية. ولا تفرض مكوس أو رسوم جمركية على السلع المستوردة من أفقر البلدان. ونعمل بجد على تطوير تعاوننا في عدد من مشاريع الاستثمار الكبرى في أفريقيا. ونفهم أهمية تطوير الموارد البشرية في القارة الأفريقية، ولذلك نقدم دعماً كبيراً للتدريب في القارة الأفريقية. وحتى الآن، يدرس أكثر من ٥٠٠ ٤ طالب أفريقي في مؤسسات التعليم العالي الروسية، ويتلقى نحو ٧٥ في المائة منهم منحاً دراسية من ميزانية الاتحاد الروسي. وأثناء العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، خُصص للبلدان الأفريقية نحو ٧٥٠ منحة دراسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اتخذ قرار بمشاركة روسيا في المبادرة المتعلقة بالتمويل المعجل لجميع برامج التعليم، وقُدم إسهام لصناديقها بلغ ٧,٢ مليون دولار أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

وتمثل المساعدة التي نقدمها إلى قطاع الصحة العامة عنصراً هاماً من عملنا في أفريقيا. وتحدد الوثيقة الختامية المتعلقة بهذا البند من جدول أعمال مؤتمر قمة سانت بيترسبيرغ استراتيجية شاملة طويلة الأجل للجهود العالمية التي تبذل في هذا المجال، ولقيت هذه الاستراتيجية بالفعل تقديراً كبيراً من منظمة الصحة العالمية. وفي حين أننا نقيّم إيجابياً جهود مكافحة الملاريا التي يتم الاضطلاع بها من خلال منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات شريكة أخرى، لا سيما الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، تدعو روسيا إلى استمرار المزيد من التدابير الدولية المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة لتقليص انتشار هذا المرض، بتنسيق شامل مع منظمة الصحة العالمية ودعم مالي من الصندوق العالمي. وفي عام ٢٠٠٥، سددت روسيا تبرعاتها إلى المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، التي بلغت ٨ ملايين دولار. وقد أوفينا كلياً بالتزامنا بالإسهام بمبلغ ٢٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ستقدم روسيا إلى هذا الصندوق إسهاماً آخر يبلغ ٢٠ مليون دولار. وإضافة إلى ذلك، قررنا أن نسدد، أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، المنح التي قدمها الصندوق سابقاً لدعم مشاريع ذات صلة في روسيا. وبالتالي، سيتوفر للصندوق مبلغ إضافي يبلغ نحو ٢١٧ مليون دولار لتكون تحت تصرفه.

وتقدم روسيا أيضاً مساعدة إنسانية ومساعدة اقتصادية خاصة لدول أفريقية. واتخذ قرار هذا العام بمشاركة روسيا في تمويل برنامج صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة إلى أفقر البلدان التي تعاني من صدمات خارجية، بالتبرع بمبلغ ٤٥ مليون دولار تقريباً في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

وكانت السنة الماضية سنة دولية لإعلان التبرعات للمساعدة على تنفيذ نيباد. والسنة الحالية سنة الوفاء بهذه الالتزامات. وسيجري التأكيد مجدداً على هذه الالتزامات في الاجتماع العادي السابع لمنتدى الشراكة الأفريقية، الذي سيعقد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في موسكو. ويتضمن جدول الأعمال قضايا تتعلق مباشرة بتنفيذ برنامج نيباد. ونعتقد أن بوسعنا أن نحدث أفريقيا تحديثاً كبيراً إذا تضامن المجتمع الدولي بنية حسنة.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأود أن أركز على نقاط معينة لها أهمية خاصة بالنسبة لتونس. يوجد شقين للاهتمام المتزايد بأفريقيا من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. أولاً، القارة الأفريقية ضحية للفقر والصراعات والأوبئة، التي يمكن أن تفسر في

الحقيقة أسباب تأخرها بصورة عامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المواعيد المتفق عليها. كما أن أفريقيا قارة نشطة وحيوية، وتتحمل المسؤولية وتبذل جهوداً سياسية واقتصادية على الصعيدين القومي والإقليمي لفهم ذاتها وإيجاد طريقة للخروج من هذه الحالة. وفي هذا الإطار، تشكل نيباد، بنهجها الإنمائي الشامل، برنامجاً عالمياً ومتكاملاً في خدمة تنمية أفريقيا، وأساساً للتعاون مع شركائنا. بيد أنه على الرغم من إرادة البلدان الأفريقية القوية والتزام شركائها الراسخ، فإن تنفيذ هذا البرنامج الأفريقي الكبير لا يزال يتطلب قدراً أكبر من التعبئة من جانب المجتمع الدولي وتنسيقاً أفضل لآليات الاستثمار. ومن المؤكد أنه جرى إحراز تقدم منذ العام الماضي، خاصة فيما يتعلق بتخفيض الدين، وذلك بفضل الدعم الدولي، ولكن مسار الحالة لا يزال عرضة لعكس اتجاهه، ما لم يجر تعزيز الدعم الذي يقدمه شركاء أفريقيا، وزيادته وزيادة قيمته المضافة على الأجل الطويل. والتقرير الرابع الذي وضعه الأمين العام عن التنفيذ والدعم الدولي للتنمية المقدم لنيباد متفائل ومتناقض بالنسبة لتأثير ونطاق التقدم المحرز. فمن جهة، يبين وجود زخم جديد لتعزيز التنمية الأفريقية، ولكنه ليس قوياً بما يكفي ليكون مستداماً. ومن جهة أخرى، يطلب إلى الشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والوصول الحر إلى الأسواق وتنوع التجارة. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالإجراءات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٦ لإلغاء إعانات القطن التي كانت مصدر معاناة للبلدان الأفريقية.

وينبغي للمساعدة التجارية أن تكون مكمّلة للوصول إلى الأسواق وليس بديلا له. ففي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٦ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمعنون: ”مضاعفة المعونة: تحقيق ’الدفعة القوية‘“، اقترحت الأونكتاد أن تكون هناك خطة مارشال جديدة لمساعدة أفريقيا، تشمل مضاعفة المعونة للمنطقة، وإعادة تحديد الآليات الملائمة وترشيد أساليب تدخلنا. ووفقا للأونكتاد، فمن شأن هذا النهج الجديد تمكين أفريقيا من بلوغ النمو الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والتفاعل واضح بين الفقر والصراعات والأوبئة. لذا، يتحتم لأي استراتيجية إنعاش جديدة أن تعالج بالترادف تلك العقبات الثلاث أمام التنمية. كما أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاستقرار السياسي يجب أن تكون جزءا من رؤية منهجية، وألاّ تعالج بطريقة منفصلة ومنعزلة. ونهج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يشمل تلك الرؤية.

ووفدي يتشاطر تلك الرؤية ويعتقد أن عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي، وعملية الاستقرار السياسي والتنمية البشرية تتطلب موارد مالية وبشرية وتقنية غير متاحة حاليا لبعض البلدان الأفريقية. لهذا السبب، هناك حاجة هيكلية إلى مساعدة خارجية لكي نستطيع تحقيق الأهداف والأولويات المنشودة. وهذه البيئة المؤاتية بدورها شرط مسبق للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي أن يكون هناك توازن ثابت ومستمر بين الأهداف الإنمائية لأفريقيا والقيود التي فرضتها العولمة. والهدف تمكين أفريقيا من التكيّف وتسريع عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى، فمن المهم تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية المتصلة بتحقيق الشراكة الجديدة (نيباد) وضمان الاتساق والتنسيق بين خطط التنمية الوطنية وأولويات نيباد. ويتحتم علينا أيضا تهيئة الظروف المؤاتية لإشراك القطاع الخاص بشكل أفضل في تنفيذ برامج نيباد ومشاريعها.

وأود أن أبين أنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، قرر رؤساء الدول والحكومات بصورة قاطعة توفير دعم متسق ومنتظم لبرامج

الشراكة الجديدة. وفي السياق نفسه، ترحب تونس باستنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتصل بالتزام الأمم المتحدة توفير المساعدة الفعالة والمنسقة لمختلف جوانب نيباد، والحاجة إلى تحديد مصادر مبتكرة لتمويل أولوياتها.

وقبل أن أختم هذه النقطة، أود أن أعرب عن تقدير الوفد التونسي للجهود الدؤوبة التي بذلها في هذا المجال المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، الذي يتولى المسؤولية عن العلاقة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في جملة أمور، والذي ينبغي توفير المزيد من الدعم لمكتبه.

وفي هذه المناقشة المشتركة، يجدر التنويه إلى موضوع آخر يحظى باهتمام كبير من أفريقيا والمجتمع الدولي، وهو تحديدا إدارة حالات الصراع وما بعد الصراع وتعزيز السلام الدائم في أفريقيا. هذه مسائل يود وفدي أن يعلق عليها الآن.

فيما يتصل بحالات الاضطراب السياسي والصراع وما بعد الصراع، يرى وفدي أنه لكي نعيد البلدان المعنية إلى مسار الإعمار والتنمية، نحتاج إلى دعم دولي وسياسي واقتصادي أقوى وأفضل استهدافا. وفي هذا الإطار، يشكل إنشاء لجنة بناء السلام أداة جديدة ستكون مفيدة لأفريقيا بشكل خاص. ففي أفريقيا أكبر عدد من حالات الصراع وما بعد الصراع، وهي تقدم نسبة ٧٥ بالمائة من الشرطة العسكرية والوحدات المدنية التي تشكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى هذا الصعيد، أود التأكيد على الدور المفيد الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي، وخاصة مجلس السلام والأمن، وهو جهاز لتوطيد السلام والأمن على الصعد المادية والسياسية والقانونية والمؤسسية. وفي هذا الإطار، ينبغي وجود تعاون هيكلي أفضل بين هذا الاتحاد والأمم المتحدة لدعم بناء قدرة أفريقية في مجالات منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام. وبدون التزام جميع الشركاء، سيكون الهدف الطموح – أفريقيا الخالية من الصراع بحلول عام ٢٠١٠ – هدفا بعيد المنال.

السيد الناجم (الكويت): يطيب لوفد بلادي المشاركة في مناقشة بند ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)“، فلقد تابعنا باهتمام بالغ التقرير الرابع للأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي لمبادرة نيباد، وشعورنا هذا ينطلق من أن الكويت أولت موضوع الشراكة الجديدة اهتماما كبيرا لكونه يتعلق بمصلحة وشواغل الدول الأفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وثيقة.

لقد مضت خمس سنوات على اعتماد زعماء الدول الأفريقية مبادرة نيباد التي تهدف إلى تحقيق نمو متكافئ على نطاق واسع، يمكّن أفريقيا من خفض حدة الفقر والاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي. ويحدونا الأمل بأن القرارات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تم اتخاذها في العديد من المؤتمرات الدولية، ستساعد على إرساء قواعد شراكة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، تسهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، وتضع أسسا متوازنة وعادلة للتجارة الدولية، يتحمل فيها كل طرف مسؤولياته، وتلبى من خلالها الاحتياجات الخاصة بأفريقيا.

إن محاولة الدول الأفريقية التغلب على الحلقة المفرغة للتخلص من عبء المديونية من جهة، وتأمين الموارد المالية لأهدافها التنموية من جهة أخرى، من أبرز التحديات التي تواجهها. لقد استفادت بعض الدول الأفريقية المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية التي أعلنها عدد من البلدان المانحة، ومن المبادرة التي أعلنتها بلدان مجموعة الـ ٨ بإلغاء متعدد الأطراف لنسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة

على العديد من الدول المنخفضة الدخل، ومعظمها دول أفريقية، حيث تم شطب ديون قيمتها ٤٠ بليون دولار. واستفاد ٢٧ بلدا أفريقيا من مبادرة صندوق النقد الدولي بإلغاء ديون قدرها ٢٥ بليون دولار.

إن ذلك الإلغاء يعد أمرا إيجابيا لفت انتباه دولة الكويت التي كانت سباقة بالعمل على تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية قبل إعلان مبادرة نيباد بفترة طويلة، وذلك عملا بالبيان الذي ألقاه أمير الكويت الراحل، الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله، أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عام ١٩٨٨، حيث طالب المجتمع الدولي والدول المانحة تحديدا بالعمل على تخفيف الديون التي تثقل كاهل الكثير من اقتصادات الدول النامية وإلغائها عن الدول ذات الاقتصادات المتعسرة.

لقد أسهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في تخفيف عبء المديونية الخارجية عن أربع عشرة دولة أفريقية في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، حيث تم خفض عبء المديونية المستحقة للصندوق من هذه الدول بإعادة جدولة تلك الديون على فترة ٤٠ عاما، منها فترة سماح تمتد ١٦ عاما، بأسعار فائدة تتراوح بين ٠,٥ في المائة و ٢ في المائة، وهي شروط أكثر تيسيرا من الشروط الأصلية لتلك القروض. كما أن الصندوق بصدد تخفيف مديونية دول أفريقية أخرى. ولعلّي أشير هنا، من موقع الشراكة بين الدول النامية ذاتها، إلى دور صندوق الدول المصدرة للنفط في تخفيف المديونية الخارجية عن ١٨ دولة أفريقية أيضا.

إن معالجة المديونية، أو إلغاء الديون لن يكون ذا جدوى إذا لم يستكمل بتوفير المبالغ المخصصة للمساعدات الإنمائية. وتفتخر دولة الكويت بتنفيذ التزاماتها الدولية كافة ومواصلتها الإسهام في دعم برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضا إنمائية تصل إلى ١٢ مليار دولار، استفاد منها أكثر من مائة دولة في مختلف مناطق العالم، نسبة ٤٠ في المائة منها دول أفريقية. حيث أن المتوسط العام للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها دولة الكويت كنسبة من دخلها القومي يساوي حوالي ضعف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة والتي تبلغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي للأقطار المتقدمة النمو.

وقد قامت الكويت في شهر آب/أغسطس الماضي وفي إطار دعم الجهود الدولية للقضاء على الفقر بالإعلان عن تقديم مبلغ وقدره ٣٠٠ مليون دولار إلى بنك التنمية الإسلامي لمكافحة الفقر في أفريقيا.

لقد ساهم الصندوق الكويتي للتنمية في موارد العديد من المؤسسات الإنمائية في أفريقيا حيث حصل الصندوق الأفريقي للتنمية على مساعدات تنموية وصلت حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى مبلغ ٢٠٥ ملايين دولار، كما حصل البنك الأفريقي للتنمية على ١١٧ مليون دولار، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا على ٥٠ مليون دولار، في حين حصل البرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية جنوب الصحراء (إيفاد) على مساعدات بلغت ١٥ مليون دولار.

ويساهم الصندوق الكويتي في العديد من البرامج التأهيلية ويشهد له المساهمة في إنجاح البرنامج الأول لمكافحة وباء عمى النهر بمبلغ يزيد عن ١٠٠ مليون دولار. واستمرت مساهمته حتى المرحلة الخامسة في عام ٢٠٠٣.

وأذكر هنا أيضا مساهمة الصندوق في مؤسسة أمراض المناطق المدارية حيث أن الصندوق الكويتي عضو مؤسس فيها. وكذلك مساهمته في المعهد الدولي للقانون والتنمية.

إن الكويت تساهم بفعالية عبر صندوق الدول المصدّرة للنفط في العديد من المشاريع التنموية في البلدان

النامية حيث استفادت ١١٩ دولة من المساعدات التي يقدمها الصندوق، منها ٤٦ دولة أفريقية، وبلغ حجم القروض الميسّرة حتى الشهر الماضي ٥,٤ مليار دولار، ومساهمته كذلك في رأس مال صندوق السلع الأساسية وتقديم المنح لمساعدة الدول الاكتتاب فيه ومساهمته أيضا في الحساب الخاص لمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

في ختام هذه الكلمة، أود أن أبدي الملاحظات التالية. من الأهمية أن تبذل الدول الأفريقية جهودا أكبر، في الترويج لهذه المبادرة عالميا وعدم تركيز جهودها على عدد من الدول المانحة في قارة معينة دون غيرها، والعمل على خلق وعي عالمي لمساعدة الدول الأفريقية، وإدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وتقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص وزيادة أنشطة التوعية الموجهة إلى المجتمع المدني.

إن الشراكة ليست عملية مؤقتة بل هي عمل دؤوب يستلزم النفس الطويل والتقييم المستمر. ونرحب هنا بالدور الريادي الذي تقوم به المنظمة الدولية لحشد الدعم الدولي لهذه المبادرة، ونسجل بالتقدير قيام الأمين العام بإنشاء فريق استشاري معني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن الدول الأفريقية بذلت جهودا ملحوظة في تلبية مطالب المجتمع الدولي بأن تقوم بنفسها بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار بغية تشجيع الدول المانحة والقطاع الخاص على تقديم الدعم الاقتصادي والفني المطلوب لدول القارة الأفريقية.

ونؤكد في هذا الصدد على ما جاء في التقرير الرابع للأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الوارد في الوثيقة (A/61/212)، بأن تنويع الهياكل الاقتصادية والتصديرية في أفريقيا من المقومات الأساسية لإطراد النمو والإسراع بمسيرة التنمية في المنطقة. فإقامة بنية تحتية ومؤسسات متصلة بالتجارة، وتحسين نوعية صادراتها، مسعيان يرميان إلى تحسين فرص الدخول إلى الأسواق أمام الصادرات الأفريقية وتعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية.

لقد حان الوقت أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات أكبر في تشجيع القارة الأفريقية ودعم جهودها من خلال زيادة الدعم الفني والسياسي والمادي لتواكب الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تهيئة الأجواء السلمية التي تتطلبها مسيرة التنمية.

السيد البقلي (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على التقارير التي تقدم بها حول أسباب النزاع وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، وحول الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد)، والجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الملاريا. كما أود أن أؤيد مضمون البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

يتزامن تقديم الأمين العام للتقرير الموحد الرابع عن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة نيباد، مع مرور خمس سنوات على اعتماد المبادرة كرؤية نابعة من داخل أفريقيا لمجابهة المشكلات والتحديات التي تواجه القارة. وبالرغم مما تضمنه تقرير الأمين العام من وجود قوة دفع جديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وما رصده من تقدم في تنفيذ عدد من المشروعات على أكثر من صعيد، فإننا نشاطر الأمين العام الرأي في أن الدعم الدولي لأفريقيا لم يبلغ بعد الحد الكافي الذي يجعل المبادرة تكتسب قوة دفع ذاتية غير قابلة للتراجع. ويهمني في هذا الصدد أن أؤكد على أهمية تنفيذ جميع الأطراف لالتزاماتها في الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، على

النحو الذي أقره القادة والرؤساء في إعلان الألفية ثم في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

وفي هذا الإطار، نود إبراز أهمية قطاعي الزراعة والتجارة اللذين تنسقهما مصر ويمثلان أولوية حيوية في إطار مبادرة نيباد. ونرحب هنا بما أشار إليه تقرير الأمين العام من أن تنفيذ إطار برنامج العمل الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا يحرز تقدما طيبا، ولكننا نرى أن مرحلة الإعداد والتمهيد وطرح الأفكار يجب ألا تطول وأن تفضي سريعا إلى مرحلة تالية من الإنجاز العملي. وتحرص مصر على حشد الجهود من أجل تفعيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وبالنظر إلى الدور الهام للتجارة في عملية التنمية، فإننا نولي اهتماما بقضية تنويع صادرات الدول الأفريقية وحماية الاقتصادات الهشة من تقلبات السوق العالمية للسلع الخام التي يعتمد عليها العديد من الدول الأفريقية. كذلك فمن المهم أن تركز الجهود الدولية على تحسين فرص النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة النمو بالنسبة لصادرات الدول الأفريقية.

ومن منطلق إدراك أفريقيا لحجم التحديات التي تواجهها في المضي على طريق التنمية والقضاء على الفقر انطلاقا من تنفيذ أهداف وبرامج مبادرة نيباد، تولي القارة اهتماما خاصا باتخاذ خطوات للتعامل مع المسائل المؤسسية المتعلقة بإدماج نيباد بشكل أكبر في هياكل الاتحاد الأفريقي، وإعطاء المزيد من الدعم والتشجيع للقطاع الخاص كي يضطلع بدور الشريك في تنفيذ هذه المبادرة وأهدافها. وإدراكا من مصر لمسؤوليتها والتزاماتها في هذا الشأن، فقد أعلنت خلال مؤتمر قمة لجنة تنفيذ نيباد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٥، عن وضع جميع معاهد التدريب والتأهيل المصرية ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي في خدمة الدول الأفريقية وتأهيل كوادرها. وتضم مصر صوتها إلى أصوات أشقائها في أفريقيا لتطالب بقدر أكبر من الفاعلية في مساهمة منظومة الأمم المتحدة في الجهود الإقليمية والدولية للتنمية في أفريقيا، من خلال التنسيق والتواصل بين أجهزة المنظمة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها من جهة، وأجهزة الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى، وبما يكفل حشد المزيد من الدعم المطلوب للنيباد.

ويود وفد مصر مجددا التأكيد على الأهمية الخاصة للتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام بشأن أسباب النزاعات في أفريقيا، الذي تضمن في السابق رؤية مجمعة وفريدة للإنجازات التي تحققت وللتحديات والتهديدات التي ما زالت تواجه تحقيق الأمن والسلم في القارة. ورغم تركيز التقرير هذا العام على قضية تحسين الحكم السياسي والاقتصادي، كأحد أهم محاور منع النزاعات وصنع السلام، فعلينا تجنب إلقاء عبء مسؤولية وأسباب النزاعات على قضايا الحكم دون تركيز متواز على التناول متعدد الأبعاد لمفهوم الأمن والسلم وارتباطه التبادلي الوثيق بتحقيق التنمية المستدامة في القارة وتسوية مشكلاتها السياسية، التي تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من برنامج عمل مجلس الأمن. ومن هنا أيضا نرحب بالاهتمام الذي أولاه التقرير لموضوعات دعم بناء السلام وإعادة الإعمار في الدول الخارجة من نزاعات. ونشدد مجددا على أهمية تعزيز كل من الملكية الوطنية لأنشطة بناء السلام والملكية الأفريقية لسبل تناول قضايا الأمن والتنمية في القارة بالتزام ودعم فني ومالي دولي يبتعد عن الإملاءات أو الشروط أو نزعات فرض الوصاية.

لقد تضمن تقرير الأمين العام عددا من الأفكار الهامة بشأن سبل تطوير التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة وكل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، وخاصة في مجال بناء القدرات الأفريقية الذاتية في مجالات حفظ السلام. وإن كنا نطالب أيضا بعودة التقرير مستقبلا إلى التركيز على عدد من أولويات القارة في مجالي منع النزاعات وبناء السلام كسبل للقضاء على ظاهرة انتشار وتهريب

الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وقضية تشغيل وتمكين الشباب من أجل الابتعاد بهم عن العنف والتطرف، وإبراز الانعكاسات السلبية المستمرة لظاهرة الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة في القارة. وأود أن أشير هنا إلى اجتماع الخبراء الذي استضافته مصر في الفترة من ١٧ إلى ١٩ حزيران/ يونيه ٢٠٠٦، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام للشؤون الأفريقية، والذي تناول هذه الظاهرة من منظور متكامل، يتجاوز ما ورد في تقرير الأمين العام لهذه السنة، الذي اتخذ منحى جديدا في التعامل مع القضية من منظور يقتصر على مفهوم الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد الطبيعية، وإعادة تعريف مشروعية الاستخدام، وذلك دون التطرق إلى دور الاستخدام غير المشروع لتلك الموارد من قبل أطراف خارجية في تأجيج الصراعات على نحو ما أثبتته التجارب في النزاعات التي شهدتها الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبريا، ودون أن يبرز التقرير الارتباط الوثيق بينها وبين ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي هذا الإطار، نذكّر بما تضمنه تقرير الأمين العام الأخير للدورة الستين من مقترحات لخطوط استرشادية وإجراءات ملموسة لردع هذه الظاهرة وتعقب المتورطين فيها.

لقد تضمن التقرير عددا من التوصيات الختامية الهامة، من بينها اقتراح من الأمين العام بخلق أهداف الألفية للسلم والأمن، وهو الاقتراح الذي يجعل من أمن المدنيين أولوية لنظام الأمن الجماعي، مما يجعله يتجاوز بكل تأكيد حدود القارة الأفريقية، وإن كان قد تم ربطه بصورة ما بالهدف الأفريقي المعلن بإنهاء جميع النزاعات في القارة بحلول عام ٢٠١٠. ومن هنا، نتطلع إلى المزيد من المعلومات حول أبعاد هذا الاقتراح ونطاقه ومدى مناسبة طرحه في توقيت تكافح فيه الدول النامية والأقل نموا لحشد الاهتمام الدولي بطموحاتها وشواغلها في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

وعلى الرغم من الجهود والمبادرات المرتبطة بمكافحة مرض الملاريا، إلا أننا لا نزال نتعثر في مسيرتنا لتحقيق أهداف تلك الجهود، حيث عكس التقرير الأخير للأمين العام ذلك بوضوح مرجعا أسبابه الأساسية إلى نقص وعدم انتظام التمويل الدولي، وعدم توافر القدرات الفنية المناسبة لمواجهة أعباء مكافحة هذا المرض، والحاجة إلى المزيد من المشاركة على جميع المستويات وتوفير العلاج والشِباك المعالجة بأسعار مناسبة، والتوصل إلى وسائل مبتكرة لتكثيف الجهود الفردية والجماعية للقضاء على المرض. ولعل المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام تمثل أفكارا إيجابية يمكن تبنيها أو البناء عليها خلال الفترة القادمة لتحقيق هذا الغرض. وفي هذا الإطار، نجدد تأكيد استعداد مصر الكامل لتقديم خبراتها كافة في مجال مكافحة ودحر الملاريا، بعد نجاح تجربتها في القضاء على الوباء قضاء نهائيا. كما نجدد التذكير بالمبادرة المصرية التي أقرتها قمة الاتحاد الأفريقي بأبوجا عام ٢٠٠٥ لإنشاء مركز إقليمي بالقاهرة بغية المساهمة في توفير الأدوية والأمصال واللقاحات والأوبئة، وعلى رأسها الملاريا. وتأمل مصر أن تتكاتف الجهود الدولية والإقليمية لدعم تنفيذ هذه المبادرة، مما يسهم في رفع المعاناة عن الشعوب الأفريقية.

السيد تانكو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضت خمس سنوات منذ أن اعتمدت أفريقيا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، بوصفها استراتيجية تنمية أفريقيا، كما انقضت أربع سنوات منذ أن أيد المجتمع الدولي هذه الشراكة بوصفها إطاراً لدعم القارة. وأثناء هذه السنوات، حدثت في أفريقيا تغيرات إيجابية كثيرة، أبرزها انتقال السلطة سلمياً من حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى أخرى في عدة بلدان، وحل الصراعات، وتضافر الجهود لدعم السلم والأمن والاستقرار في القارة. وقد أشار تقرير الأمين العام المعروض علينا إلى هذه التطورات على نحو إيجابي.

ومما لا شك فيه أن العقبات التي تواجهها القارة عقبات هائلة، ولكن الفرص المتاحة لتحويل حياة شعوبنا نحو الأفضل فرص هائلة أيضاً. ولا يزال القادة الأفارقة مصممين على تنفيذ التزاماتهم بحل الصراعات وتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى بذل الجهود اللازمة لتحقيق هذه الالتزامات. وقد أطلقت مبادرات لبناء السلام، صممت بعناية، في المناطق دون الإقليمية وعلى صعيد القارة، بما فيها إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ونشر بعض أفضل قواتنا العسكرية وشرطتنا للعمل في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والجهود المستمرة في كوت ديفوار لتهيئة الظروف التي تجعل مسيرة السلام آمنةً ولا رجعة فيها.

وفي هذا الصدد، دعوني أُذكر بيان الرئيس أولوسيغون أوباسانجو أمام هذه الجمعية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الذي جسد فحوى التحدي الذي تواجهه أفريقيا. فقد قال:

> ”وبالنسبة لأفريقيا، فإن أكثر التحديات إلحاحا لا يزال حل الصراعات وصون السلم والأمن باعتبارهما الركيزة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي“ (A/61/PV.18).

وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن حل الصراعات في السودان وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسائر بؤر الاضطرابات في أفريقيا تستحق بذل أفضل جهودنا.

وستواصل نيجيريا تنسيق الجهود مع البلدان الأخرى في منطقتنا، ومع أعضاء المجتمع الدولي الذين لهم آراء مماثلة، لتحقيق الأهداف المشتركة، المتمثلة في تحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وفي حين أن إجراء بحث تحليلي لتحديد الأسباب المحددة للصراع في كل حالة في أفريقيا ضروري لتحسين فعالية تدابير منع نشوب الصراعات وحفظ السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع، فإننا مقتنعون بأن التعاون العالمي وحده سيؤدي إلى حل دائم.

ولا يوجد ميدان تمس فيه الحاجة إلى هذا التعاون أكثر من ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أسهم انتشارها واستخدامها على نطاق واسع من جانب جهات ليست بدولة في استمرار الصراع. وباعتماد الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، أثبتت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا تصميمها على مكافحة انتشار هذه الأسلحة في منطقتنا دون الإقليمية. وندعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرارات مماثلة لنتمكن جميعاً من مجابهة هذه الآفة.

إن الفشل المؤسف لأول مؤتمر استعراضي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في الاتفاق على وثيقة ختامية، بما في ذلك منع إمداد الأسلحة لأطراف فاعلة غير حكومية، ينبغي ألا نسمح له بإضعاف عزيمتنا في هذا المجال. بل علينا، بدلا من ذلك، أن نعزز قدرات سلطات الدول وأن نمنع الأطراف الفاعلة غير الحكومية من الحصول على تلك الأسلحة التي جلبت الكثير من الدمار لا لأفريقيا فحسب، بل أيضا لأماكن أخرى من العالم.

ويوفر التقرير الموحد الرابع للأمين العام، المتضمن في الوثيقة A/61/212، كما في الأعوام السابقة، معلومات وثيقة مفيدة حول التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وحول التحديات القادمة. ومن الواضح أن هناك حاجة للقيام بعمل أكبر من جانب جميع الأطراف دعما لأفريقيا.

إن التزام الزعماء الأفارقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واضح من مشاريع الأولوية التي وضعتها بلداننا

ويجري تنفيذها بالاتساق مع الأهداف العريضة للبرنامج. وتغطي هذه المشاريع مجالات متنوعة، كالهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم والزراعة.

ولكن بلداننا ما زالت تواجه نقصا شديدا في الموارد التي تتناسب مع حجم الطموحات والرغبة في تحقيق التحولات في أفريقيا. وإن الموارد التي عبئت من جميع المصادر كانت أقل من الحد الأدنى المطلوب لمشاريع الأولوية، وهي حالة أشار إليها الأمين العام في أحد تقاريره. وبالتالي، فإن دعم أفريقيا يجب أن يتجاوز الصور النمطية وأن يُظهر المساعدة الملموسة. ومن دون ذلك، لن يمكننا أن نحافظ على الزخم الذي تولد في السنوات الأخيرة في دعم القارة.

ونيجيريا، من جانبها، اعتمدت استراتيجية شاملة لتحقيق أهدافها الإنمائية، وأدمجت في العملية الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهدف إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات السياسية التي قدمها الرئيس أولوسغون أباسانجو منذ عام ١٩٩٩ هو إعادة تحديد موقع أفريقيا كأحد الاقتصادات الرائدة في العالم. إن إطارنا الرئيسي للتنمية، المتمثل في استراتيجية التنمية الوطنية للتمكين الاقتصادي، صمم لتعبئة مواردنا، وخلق النمو الاقتصادي الذي يعتمد بقاؤه على الذات ويترجم إلى رخاء شعبنا، وبالتالي يترك للأجيال القادمة أمة قوية واثقة بنفسها، ويمكن مواصلة الاعتماد عليها في أداء دور هام في المنطقة وفي العالم بأسره.

ويرتكز الإطار الاستراتيجي على أربع استراتيجيات أساسية، هي إصلاح أسلوب عمل الحكومة والمؤسسات، وتطوير القطاع الخاص كقوة محركة للنمو، وتنفيذ ميثاق اجتماعي، وإعادة توجيه منظومة القيم في نيجيريا.

وفي عام ١٩٩٩ كانت هناك ٥٩٠ مؤسسة تجارية عامة تشمل مجالات عدة، كالبترول والتعدين والطاقة والاتصالات والفولاذ والنقل والمصارف. ومن خلال البرنامج المعزز للخصخصة، الذي انعكس في قانون المؤسسات العامة لعام ١٩٩٩، تخلت الحكومة عن أسهمها في معظم المشاريع التي تدار الآن بشكل أنجع وأصبحت تعمل بكفاءة أكبر.

إن تحقيق الأمن الغذائي يتبوأ الدور الرائد في برامج القضاء على الفقر. وبالتالي، اعتمدنا تدابير لسياسات دعم الإنتاج الزراعي مع التشديد على إنتاج الغذاء وحفظه. وبالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، خصصنا صندوقا ائتمانيا للأمن الغذائي بإدارة الفاو لدعم احتياطي الأغذية وإتاحتها لجميع النيجيريين. ولبلوغ الأهداف الإنمائية، سُنت قوانين ملائمة وأنشئت مؤسسات قوية لمكافحة الفساد. ونعتزم تعزيز هذه العملية من خلال جعل هذه التغييرات غير قابلة للإلغاء.

ولا بد لي من التأكيد على أن السياسة الاجتماعية السليمة، والحكم الاقتصادي والسياسي هما في صميم الاتجاه الجديد للإدارة العامة في نيجيريا. وهذه هي اللبنة الأساسية لرؤيا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي احتضن آليتها لاستعراض الأقران ٢٥ بلدا، بما فيها نيجيريا.

ويساور نيجيريا القلق لأن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تسير في المسار الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما هدف الحد من الفقر والجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين أننا ندرك الدعم الذي يقدمه مختلف الأطراف، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، يتعين علينا توجيه الانتباه إلى حقيقة أن المساعدات المقدمة حتى الآن أدنى من الاحتياجات العامة لأفريقيا. والعديد من برامج

الشراكة الجديدة متوقفة الآن نظرا لعجز الموارد اللازمة لتمويل تنفيذها. وبالتالي، فإن تقديم المزيد من المساعدة الإيجابية في حينها سيعزز جهود قادة وحكومات أفريقيا.

وثمة تدابير أخرى يمكنها تسهيل تحقيق أهداف أفريقيا الإنمائية. ومنها فتح الأسواق أمام السلع والخدمات الأفريقية وإلغاء المساعدات الحكومية الزراعية وإزالة الحواجز الضارة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الخارجي المباشر وإلغاء الديون والإغاثة منها. واتخاذ إجراءات واضحة بشأن كل هذه المسائل سيكون بمثابة إشارة إيجابية حول وقوف شركاء أفريقيا الإنمائيين معنا في الحملة لتغيير أحوالنا الاقتصادية وإعادة القارة إلى صميم التنمية العالمية.

ومن المرغوب به بالقدر نفسه ألا تلين عزيمة منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وندعوها إلى تعزيز الترويج للشراكة الجديدة وآلية تنسيقها على نحو يتجاوز الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. ولهذه الغاية، ينبغي أن تبقى احتياجات الموارد لمنظومة الأمم المتحدة قيد الاستعراض المستمر لكي لا تتضرر البرامج المعززة لدعم الشراكة الجديدة، ولا سيما في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل المعرفة والخبرات. وتعتقد نيجيريا بأن الإسراع في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات سيكون من الأمور القيمة في تلك العملية. ونأمل أن يواصل مجلس المدراء التنفيذيين تقديم الدعم الملائم إلى مكتب المستشار الخاص لأفريقيا لتمكينه من تنفيذ ولايته.

وأود التذكير بأن نيجيريا رحبت بحرارة بمشروع قرى الألفية الذي شرع فيه خلال الدورة الستين. ونلاحظ مع الارتياح بأن المشروع يعمل الآن في ١٠ بلدان أفريقية، بما فيها نيجيريا، الأمر الذي يدلل على أن القليل من الموارد يمكن أن يحدث تغييرا فارقا كبيرا في مجال الحد من الفقر في المناطق الريفية. ونحن نشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدماج مشروع قرى الألفية في عمله ونحث على أن تؤخذ الدروس المستقاة في عين الاعتبار في المبادرات ذات التأثير السريع في البلدان النامية.

وتستمر أفريقيا بدفع ثمن باهظ بسبب وباء الإيدز الذي يزيد تفاقم أزمة التنمية في القارة. كما أن عودة تفشي الملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية قد امتدت إلى حدود قدرات أفريقيا. وكما بينت غالبية التقارير حدثت زيادة مطردة خلال السنوات الماضية في عدد الأشخاص الذين يعيشون مع فيروس الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء. ولمواجهة هذا الوضع المقلق، عبر الزعماء الأفارقة عن دعمهم السياسي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية ووضعوا سياسات لهذا الغرض. وللمرة الثانية خلال السنوات الخمس الماضية استضافت نيجيريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مؤتمر قمة بشأن الفيروس/الإيدز، حيث أكد الزعماء من جديد على التزام حكوماتهم بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانيتها الوطنية لقطاع الصحة. ونأمل أن تستمر هذه الجهود في تلقي الدعم السخي والمستدام من المجتمع الدولي.

إن النجاح في النهوض بالسلام وفي استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا يتطلب شراكة حقيقية من خلال التعاون الدولي. وينبغي التعبير عن التزامات كل منا، لا من خلال إصدار الإعلانات الورعة، بل من خلال العمل الملموس. وحينذاك، ستنهض أفريقيا كقارة قوية.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تعرب السنغال عن امتنانها للأمين العام على إنجازه بسرعة المهمة الهامة المتمثلة في تقديمه للجمعية العامة التقريرين الهامين (A/61/212) و (A/61/213)، اللذين يكشفان بوضوح

التحديات الهائلة التي تنتظرنا في مساعينا لتجسيد الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا ولتحقيق السلام المستدام في أفريقيا.

ويتفق وفدي اتفاقا تاما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أن يدلي ببعض التعليقات الإضافية.

لقد أنشأ القادة الأفارقة الشراكة الجديدة نتيجة لعدم نجاح، بل وفشل، عدد لا يحصى من البرامج والمبادرات في العقود الماضية. وبعد ذلك اعتمد المجتمع الدولي الشراكة الجديدة بوصفها جزءا من مسعى قوي لكي تواكب المبادرات الإنمائية جهود السلام في أفريقيا الاحتياجات المحددة للقارة. وبشر ذلك الاعتماد بإجراء تحسين في الآفاق الاقتصادية للبلدان الأفريقية وقدم استجابة مشتركة للنموذج الاقتصادي في القارة.

وفي الوقت نفسه، وبينما يبدو أن الجميع يتفقون على الطموحات الشرعية للشراكة الجديدة وأهميتها، فإن الواقع القائم يجعلنا أقل حماسا حيال النتائج. وفي الواقع، بالرغم من العلامات المشجعة المعروضة بشكل مناسب في تقرير الأمين العام – ونحن مسرورون بها – ما زال التقدم بطيئا وما زالت الصعوبات في القارة تلقي بعبئها على مستقبل القارة نظرا لعدم حشد الدعم الدولي – وهو دعم ينبغي أن يكون كبيرا.

وإن كانت أفريقيا ما زالت تولى موقعا بارزا في جدول الأعمال الدولي، بالرغم من الجهود التي تبذل، فان ذلك يحصل لأن الدعم المنتظر من المجتمع الدولي لم يرق إلى مستوى التوقعات والالتزامات المعلنة. وذلك يعني أن الأزمات الإنسانية مستمرة، وما زال الفقر والأوبئة تنتشر – وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – وأن الوعود بزيادة المساعدة لم يوف بها. وما زال عبء الديون غير محتمل؛ والمساعدة الأجنبية المباشرة ليست كما ينبغي أن تكون عليه؛ وإمكانية الوصول إلى أسواق الشمال تعوقها الحواجز الجمركية وغير الجمركية العديدة.

وإذا أراد المجتمع الدولي فعلا أن يساعد أفريقيا، فإن ذلك الأمر، كما قال الأمين العام، سينطوي على الوفاء بالوعود وبذل جهود مالية. ونرحب بالاقتراحات الهامة الواردة في تقرير الأمين العام بغية الوفاء بالالتزامات التعاقدية التي قطعت لأفريقيا وبغية اتخاذ خطوات وتدابير ملموسة لتعزيز الزخم لتنفيذ الشراكة الجديدة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة إلى تقديم الدعم الدولي لا تعفي أي دولة من مسؤوليتها الأولية عن تحقيق تنميتها بالذات. وتلك هي الفلسفة التي قامت على أساسها الشراكة الجديدة. وبالتالي، يسرنا أن نلاحظ أن عددا من البلدان الأفريقية اضطلعت بإصلاحات جريئة بوصفها جزءا من الانتقال إلى الديمقراطية والى الإدارة الاقتصادية والسياسية الرشيدة، وأحرزت تقدما كبيرا في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمثل اعتماد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران توضيحا جليا لذلك الأمر. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لإحراز ذلك التقدم أن يحول أبصارنا عن عنصر أساسي آخر للعمل – يلتزم به بلدي التزاما كاملا – يتمثل في مواصلة جهودنا للإزالة الكاملة للصراعات لأن ذلك هو الشرط المسبق الوحيد الذي من خلاله يمكن أن نبقى، على أساس مستمر، ملتزمين بالسير على الطريق المفضي إلى تحقيق التنمية.

وفي تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا (A/61/213)، تم تحديد الفقر والإجحاف وسوء الحكم بوصفها الأسباب الرئيسية للصراع في القارة. وبالتالي، فإن تهيئة الظروف للاستقرار والسلام المستدام في أفريقيا تعني أيضا التصدي لتحديات التنمية والقضاء على الفقر الذي كثيرا ما يغذي الصراعات.

وفي الوقت نفسه، فان إجراء تحليل متأن للتقرير يمكننا من أن ندرك أن اخطر التهديدات تنطوي على السلطة، وخاصة الحصول عليها وإدارتها، وتوزيع الثروة. وبالتالي، تظل الإدارة السياسية والاقتصادية عنصرا هاما في منع نشوب الصراع. ومن الحيوي تهيئة الظروف لتنظيم الانتخابات الحرة والشفافة، التي تمثل السبيل الوحيد لكفالة التوزيع العادل للسلطة. ومن ذلك المنطلق، يسر السنغال أيما سرور التقدم الكبير الذي يلاحظ في عدد من البلدان مثل ليبريا وسيراليون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحدو السنغال أمل صادق في أن ينشأ نفس الزخم في البلدان المجاورة كوت ديفوار والسودان والصومال وغيرها من الأماكن.

ونرى في إنشاء لجنة بناء السلام الأمل بالتعاون الأقوى والتفاعل، ليس مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أيضا مع الآليات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز الاستقرار، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبالتالي، فإن الهدف يتمثل في الإدراك الشامل لمشاكل منع نشوب الصراع وفي تقديم منظومة الأمم المتحدة المساعدة اللازمة في تلك الجهود للسلام.

ومن هنا فإن السنغال تشعر بالسرور أيضا لقرار الأمين العام إيفاد فرقة عمل مشتركة بين الإدارات إلى الاتحاد الأفريقي تتمثل مهمتها الرئيسية في وضع خطة عشرية لبناء القدرات بغية إقامة تعاون أوثق وأكثر تنظيما بين مجلس الآن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبغية تحسين قدرات التأهب السريع وتطوير الكفاءات في مجال الوساطة وصون السلام، وللمساعدة في بناء القدرات في الشؤون السياسية والانتخابية والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون وبناء السلام وتقديم المساعدة الإنسانية. وننتظر بفارغ الصبر نتائج فرقة العمل.

وعلى نفس المنوال، من الضروري للدول غير الأفريقية أن تعزز مساعدتها للاتحاد الأفريقي بتوفير الموارد المناسبة وبتقديم المساعدة اللازمة للاضطلاع بالولاية المتمثلة في إرساء وصون السلام، وهو الأمر الذي بذل الاتحاد الأفريقي بمفرده حتى الآن أقصى وسعه لتمويله.

وفي مجال آخر، فان تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا يتوقف، إلى حد كبير، على تسوية المسائل الصحية التي تؤثر على القارة. وبالتالي، نؤمن بأن الأمر المُلِح هو اتخاذ نهج متكامل في التصدي لمشاكل الصحة العامة، مثل الملاريا، التي تمثل سببا للفقر ونتيجة له على السواء.

هل يجب تكرار أن هذه الجائحة تفتك بما يزيد على مليون من البشر في أفريقيا كل عام، وتتسبب في خسارة قدرها ١٢ بليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي، وأنها مسؤولة عن ٤٠ في المائة من النفقات على الصحة العامة؟ وثمة تقديرات تعزى إلى هذا الداء عجزا سنويا في النمو في البلدان الأفريقية يقرب من ١,٣ في المائة.

ويلزم، كي يتسنى الحد على نحو ملموس من انتشار هذا المرض، أن نفعل ما هو أكثر لدعم الجهود الأفريقية، عن طريق زيادة التعبئة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا، وزيادة تنفيذ المشاريع من الأثر التي طولب بها في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وأود في الختام، أن أكرر أن الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي جعلتموها موضوع هذه الدورة للجمعية العامة، تجد في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطارا فريدا وفعالا لتنفيذها. ويأمل بلدي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة عمل ما هو أكثر لتوفير دعمها القيم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مسعاها إلى تحقيق هدفها الرامي إلى إدخال أفريقيا في صفوف البلدان المتقدمة التي يسودها الرخاء.

السيدة موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): ما زال بعض الناس في العالم ينظرون إلى أفريقيا كونها مجرد أسطورة ومنجم فعلي للموارد يمكن أن يدر عليهم أرباحا طائلة بدون تحمل التكاليف الباهظة والعواقب الوخيمة التي جلبتها عملية الاستغلال والسلب التي استمرت طوال قرون على الشعوب الأفريقية. وحالت هذه الرؤية الخاطئة دون فهم هذه البلدان وإدراكها الحقيقي للشدائد التي تعاني منها هذه القارة اليوم، وضرورة سداد الدين التاريخي الذي لا يمكن حسابه والذي تتحمله البشرية جمعاء إزاء أفريقيا.

وليس بمقدور الكثير من أولئك الذين يعربون الآن عن أوجه قلقهم بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تؤثر على البلدان الأفريقية أن يبدوا الإرادة السياسية الحقيقية لتغيير هذه الصورة القاتمة وأسبابها الهيكلية. ويحسب هؤلاء الآن أن المبادرات الفاترة الهزيلة ستوفر الحل للحالة الصعبة السائدة في البلدان الأفريقية، وستخفي تدني مستوى الوفاء بما اضطلعوا به من التزامات. ولقد أثبت الواقع الصعب خلاف ذلك. فأفريقيا ليست مهمشة ومتضررة تماما في العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب، ولكن مستويات الفقر فيها ما زالت تتزايد أيضا بمعدل يثير الجزع، بالإضافة إلى وجود موجات من الصراعات المسلحة وانتشار أمراض مثل الإيدز تقضي على مجموعات كاملة من السكان في القارة الأفريقية.

وما فتئ السبب في ذلك هو السياسات الاقتصادية والمالية وموجات الخصخصة المحمومة التي تقترن بعملية العولمة الليبرالية الجديدة التي تفرضها البلدان المتقدمة. لقد كفلت هذه البلدان استدامة الحالة الخطرة التي تعصف بالبلدان الأفريقية. وليس المسؤول عن ذلك هو ضعف المؤسسات الأفريقية، كما تود البلدان المتقدمة منا أن نعتقد. ولا يحتاج الأمر إلا إلى عدد قليل من الأرقام لتوضيح هذه النقاط.

لقد كلف فرض تحرير التجارة، في السنوات العشرين الماضية، البلدان الأفريقية حوالي ٢٧٢ بليون دولار، وهو مبلغ كان يكفي لسداد ديون القارة. وعلاوة على ذلك، أدى هذا إلى ترد في معدلات التبادل التجاري، وزيادة في هروب رأس المال أصبحت تمثل الآن أكبر معدل في العالم على صعيد أي من المناطق. ورغم أن أفريقيا فيها ١١ في المائة من سكان العالم وأكبر احتياطيات طبيعية في العالم، فإنها لا تسهم إلا بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ولا يكاد يصل نصيبها من التجارة العالمية إلى ٢ في المائة.

غير أن التزام البلدان المتقدمة النمو بإحداث زيادة قدرها ٥٠ بليون دولار في المساعدة السنوية بحلول عام ٢٠١٠ لم يتم الوفاء به بعد. وترجع الزيادة الظاهرية في هذه المساعدة في السنوات الأخيرة أساسا إلى مِنَح إلغاء الديون والمساعدة الطارئة. ومع ذلك لا تزال هذه المساعدة أقل بكثير من المبلغ اللازم كي تستطيع البلدان الأفريقية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين تفيد بعض المصادر بأن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي قد ازداد في بعض البلدان الأفريقية، شهد هذا الاستثمار نقصا واضحا في بلدان أخرى، بالإضافة إلى أن الزيادة تركزت في معظمها في مجال استغلال الموارد الطبيعية.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، لتخطي مجرد الإعراب عن القلق إلى تنفيذ الحلول والوفاء بالالتزامات.

أما فيما يتعلق بكوبا، فأفريقيا قريبة جدا من قلوبنا؛ وهي جزء لا يتجزأ من تكويننا. وأفريقيا تدلل على هويتنا وثقافتنا؛ وتعود إليها جذور جزء كبير من سكان كوبا. فلقد سيق إلى كوبا قسرا ما يزيد على مليون من الأفريقيين، بعد أن اقتلعوا من ديارهم – وهم ينحدرون من مجموعات عرقية

مختلفة مثل يوروبا، والكونغو، وكارابالي وآخرين. وعملوا تحت ضرب السياط في لهيب مزارع السكر لتحقيق مصلحة ملاك الجزيرة والجهات المتروبولية الاستعمارية.

وعززت انتفاضات الرقيق وعمليات هروبهم من الاضطهاد مسعانا في سبيل الحرية. وشارك في حروبنا من أجل الاستقلال على نطاق واسع أشخاص من أصل أفريقي قدموا لنا قادة بارعين لجيش التحرير الخاص بنا.

لقد ولدت الأمة الكوبية من مزيج شديد الخصوبة من الدماء الأفريقية والأوروبية والصينية، وولدت أمتنا وهي تعلن عن فخرها بجذورها الأفريقية وتحرير أبنائها الذين هم من أصل أفريقي.

وقدمت الثورة، منذ السنة الأولى من انتصارها، وما زالت تقدم الدعم والتضامن للشعوب الأفريقية على أساس الممارسة المستمرة للأممية والتضامن مع شعوب العالم، وهذا واحد من المبادئ التوجيهية لسياستنا الخارجية.

وعلى الرغم من كون كوبا بلدا تندر فيه الموارد وتعرض طيلة ما يزيد على أربعة عقود إلى حصار اقتصادي ومالي وتجاري يؤدي إلى الإبادة الجماعية فرضته عليه حكومة الولايات المتحدة، فإنها دربت ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ من الطلاب الأفريقيين وهناك الآن ١ ٦٦١ من الشباب من ٤٣ بلدا أفريقيا يدرسون في جامعاتنا، من بينهم ٧٠٨ يدرسون الطب. ويقدم ما يزيد على ٢ ٤٣٣ من العمال الكوبيين العاملين في الخارج بتفان خدماتهم في ٣٣ بلدا أفريقيا – منهم ١ ٨٩٣ يعملون في مجال الرعاية الصحية.

وكان من نتيجة برنامجنا الشامل لتوفير الرعاية الصحية أن أنقذ أطباؤنا حياة ما يزيد على ٧٢٩ ٠٠٠ من الأفريقيين. ويجري حاليا تنفيذ حملة لتعليم القراءة والكتابة في عدد من البلدان الأفريقية للمساعدة على معالجة الحالة الحرجة من عدم معرفة القراءة والكتابة التي تعاني منها هذه القارة.

ويثبت تعاوننا مع البلدان الأفريقية أنه يمكن تحقيق نتائج هامة إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية على ذلك. ويثبت تعاوننا مع البلدان الأفريقية انه يمكن إحراز نتائج هامة مع وجود إرادة سياسية قوية. ولم تأخذ كوبا من أفريقيا سوى رفات موتاها. وليس لكوبا أي ممتلكات هناك، لا مناجم ولا آبار نفط. ونؤكد من جديد على عزمنا على مواصلة تقديم المعونة غير الأنانية لأشقائنا وشقيقاتنا الأفارقة وتبادل ثروتنا الرئيسية ألا وهي: رأس المال البشري. والأفارقة ليسوا بحاجة إلى التذكير بمشاكلهم ومعاناتهم. ولا يحتاجون إلى العمل الخيري. وأفريقيا تتطلب موارد واتخاذ إجراء ملموس. فلنعمل على نحو مشترك. ولننقذ أفريقيا.

السيد كوديرا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، يود وفدي أن يتطرق إلى البند ٦٢ (ب) من جدول الأعمال بشأن أسباب الصراع في أفريقيا، ومن ثم إلى البند ٤٨ من جدول الأعمال بشأن عقد دحر الملاريا. ونشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين عن البند ٦٢ من جدول الأعمال وعلى تقرير فريقه الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتشعر اليابان بالسرور إذ تشهد إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة وفي توليد الالتزام الدولي بالشراكة الجديدة وفي تحسين آفاق السلام في العديد من البلدان.

في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في عام ٢٠٠٣، أعلنت حكومة اليابان أنها ستدعم الشراكة الجديدة من خلال عملية معززة لمؤتمر طوكيو الدولي. وستواصل اليابان القيام بذلك العمل، بينما

تمضي في إجراء التحضيرات لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨. وعقد الحوار السياسي المشترك بين اليابان والشراكة الجديدة، بوصفه جزءا من تلك العملية، في اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٦. وحددت اليابان أربع أولويات من الأولويات الثماني في برنامج العمل بوصفها بحاجة إلى دعم عاجل. وهي: البنية التحتية؛ والزراعة؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق من خلال التجارة والاستثمار وتطوير القطاع الخاص؛ وتنمية الموارد البشرية من خلال دعم التعليم والصحة العامة.

والتطور الذي حدث مؤخرا في الدعم الملموس الذي تقدمه اليابان للشراكة الجديدة هو قرار اليابان تقديم المساعدة للممر الجنوبي بين مالي والسنغال، الذي يمثل أحد المشاريع القصيرة الأجل لخطة العمل. وفيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، فإن اليابان، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، ستعقد المنتدى الرابع للأعمال التجارية بين أفريقيا وآسيا في عام ٢٠٠٧، إيمانا منها بأن تعزيز التجارة والاستثمار يمثل أساس التنمية الاقتصادية المستدامة. ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى صالح شمال أفريقيا، وبقية القارة بحاجة إلى المزيد من الاهتمام. ويحدو اليابان الأمل في أن يساعد المنتدى المقبل على تنشيط تفاعل الأعمال التجارية بين آسيا وأفريقيا.

ويتجه نصف جميع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع تقريبا إلى الدخول مجددا في صراعات خلال عدة أعوام حينما تصبح خارج نطاق تركيز اهتمام العالم. ويمثل ضمان توطيد السلام أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال مؤتمر طوكيو الدولي. وعقدت اليابان وبلدان أخرى مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتوطيد السلام في إثيوبيا في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي ذلك المؤتمر، أعربت اليابان عن رأيها القائل إن الأمن والحكم السياسي والانتقال وإعادة بناء المجتمع والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية أمور ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة وجيدة التنسيق.

ونحن الآن نحيي الذكرى السنوية الخامسة للشراكة الجدية، التي سيبدأ تنفيذها على نطاق واسع فيما نمضي قدما نحو عام ٢٠١٠. واستنادا إلى الالتزامات التي قطعها أعضاء مجموعة الثمانية والمانحون الآخرون في عام ٢٠٠٥، من المتوقع في الحقيقة أن يصل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم لأفريقيا إلى ٢٥ بليون دولار سنويا بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠. ولا بد من الاستخدام الفعال لهذه الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتعزيز الشراكة الجديدة. ولكننا، في الوقت نفسه، نؤمن بأنه ينبغي للمشاريع أن تنحاز بشكل مناسب للإستراتيجية الإنمائية الوطنية لكل بلد أو للورقة الإستراتيجية لتخفيض حدة الفقر بغية كفالة التنسيق الجيد مع الشركاء الإنمائيين الآخرين.

وأود أن انتقل إلى البند ٤٨ من جدول الأعمال بشأن عقد دحر الملاريا. هذه هي السنة التي نجري فيها استعراضا لمنتصف المدة لحملة دحر الملاريا ٢٠٠٥-٢٠١٠. وبالرغم من وجود الأدوات الفعالة والمواد الأساسية لمكافحة الملاريا، فإننا جميعا نعلم بأن المرض ما زال يشكل مشكلة صحية رئيسية على نطاق العالم. ويوضح تقرير الأمين العام العمل الذي أخفقت وكالات الأمم المتحدة والحكومات والقطاع الخاص في القيام به والأنشطة التي يلزم تحسينها. وتم إيلاء تركيز خاص على الحاجة إلى زيادة توفير المدخلات الأساسية مثل الناموسيات المتينة المعالجة بالمبيدات الحشرية والعلاجات المركبة التي تستخدم فيها مادة الأرتيميسينين.

وبغية توسيع إمكانية الحصول على التدابير الوقائية، ستدعم اليابان توزيع ١٠ ملايين ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات في البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠٠٧، مستهدفة

بصورة خاصة الحوامل والأطفال. وفي الوقت نفسه، أنشأت شركة يابانية في القطاع الخاص، بالتعاون مع حكومة تترانيا، مصنعا في ذلك البلد لإنتاج إمدادات يمكن التعويل عليها من الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات بأسعار معقولة. وأيضا، ما انفكت اليابان أحد المساهمين الرئيسين في الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا.

وبغية تحقيق الاستراتيجيات الفعالة والمستدامة لمكافحة الملاريا والأمراض الأخرى، يجب علينا ألا نعول على اتخاذ نهج مجزأة، بل علينا بدلا من ذلك أن نعمل على إنشاء نظم صحية وطنية. ونؤمن بأن بناء القدرات في قطاع الصحة العامة أمر أساسي في هذا الصدد. وأيضا، يلزم تعزيز المساعدة الدولية التي تقدم لأكثر البلدان النامية التي تعصف بها الملاريا، وخاصة بلدان أفريقيا، بغية كفالة الحصول الشامل على الخدمات الصحية. وتعتزم اليابان أن تواصل العمل مع المجتمع الدولي لبلوغ هدفنا المشترك المتمثل في السيطرة على الملاريا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.